

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٥

الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوقدوم (الجزائري)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نذكر جميع الوفود التي تأخذ الكلمة لطفاً، بأنه رغم أن الممارسة قد جرت بحد التدخلات في ١٠ دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية، و ١٥ دقيقة عندما تتكلم باسم عدة وفود، فإنني أعول على تعاون اللجنة لحصر مدة البيانات اليوم في ثماني دقائق.

السيد كاريو غوميث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي. يود وفد باراغواي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال هذه الدورة، وأن يؤكد لكم تعاوننا فيما يتعلق بأعمال الدورة الحالية. كما يود وفد باراغواي التنويه

بعمل سلفكم، السفير فان أوستيروم ممثل هولندا، الذي نود أيضاً شكره وتهنئته.

ويؤكد وفد باراغواي أن الجمعية العامة، التي تشكل أسمى تعبير ديمقراطي بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، استناداً إلى المساواة في السيادة بين الدول، هي المحفل المناسب لمناقشة المسائل المتصلة بنزع السلاح بجميع مظاهره، وينبغي أن تظل كذلك. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يعمل وفد باراغواي على الامتثال لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والإزالة التامة والعاجلة للأسلحة النووية. ويجب أن تكون عملية نزع السلاح النووي، شفافة ولا رجعة فيها، وتوفر آليات فعالة للتحقق وأن تستند إلى إطار عالمي ملزم قانوناً. ويعرب وفد باراغواي عن قلقه جراء الممارسات الرامية إلى تحسين الأسلحة النووية القائمة، وتطوير أسلحة نووية جديدة.

ويؤكد وفد باراغواي التزامه بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية والتقيد بذلك. ويدعو وفود الدول الأعضاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1631191 (A)



التقليدية، والحد من الأسلحة التقليدية الموجودة. ويرحب وفد أوروغواي باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويدعو وفد بلدي وفود الدول الأعضاء إلى إدراج الذخيرة في أطرها التنظيمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفي تنفيذها.

وأخيراً، يود وفد باراغواي تسليط الضوء على دور المساعدة التقنية والتعاون الدولي بالنسبة للبلدان النامية، مثل جمهورية باراغواي على وجه الخصوص، فيما يخص التدريب في مجال الموارد البشرية، وفي جملة أمور، استخدام التكنولوجيات الجديدة لتتبع وتحديد ووسم الأسلحة وإقامة منصات الاختبار.

السيد الحكيم (العراق): السيد الرئيس، يسرني وأعضاء وفدنا المشارك أن نقدم التهاني الحارة لكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى وأعضاء هيئة المكتب، مؤكداً دعم وفد بلدي لكم من أجل تحقيق أفضل النتائج وإيجاد عالم ينعم بالأمن والاستقرار، ولا يفوتنا في ذات الوقت أن نوجه شكرنا وتقديرنا لسلفكم وباقي العاملين معه من الأعضاء على ما بذلوه من جهد وأنجزوه من نتائج إيجابية خلال الدورة السابقة. كما يود وفد بلدي ضم صوته إلى البيان الذي ألقاه مندوب تونس باسم المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه مندوب أندونيسيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2)).

تؤمن حكومة بلدي إيماناً مطلقاً بأن حفظ السلم والأمن الدوليين مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجميع، وأن الأمن والسلم الدوليين أصبحا جزءاً لا يتجزأ من المعاهدات والصكوك الدولية الخاصة بترع السلاح، منطلقاً من دستوره الدائم لعام ٢٠٠٥. ومن أهمية السلم والأمن الدوليين فإن

لمناقشة إمكانية الزيادة التدريجية في عدد وحجم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعلنة، استناداً إلى وضع برنامج عمل في هذا الصدد. كما يؤكد من جديد التزامه بأحكام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو - ويحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب بياناتها التفسيرية بشأن بروتوكولات معاهدة تلاتيلولكو. ويشكل استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة.

ويؤيد وفد باراغواي الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال تنفيذ البرامج التي وضعت مع الاحتياطات القصوى، وذلك للحد من الضرر المستمر الذي يمكن أن يتسبب فيه إنتاج الطاقة النووية للبيئة. ويجب على الدول التي تنفذ هذه البرامج القيام بذلك في أراضيها على أساس المسؤولية الواسعة النطاق العابرة للحدود، مع التقيد بأفضل الممارسات في مجال التعاون الدولي، ومنع الأخطار والعناية الواجبة، والاستجابة بشكل مناسب لأي ضرر محتمل أو أثر عبر الحدود.

وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يحث وفد باراغواي مرة أخرى الدول التي لم تقم بذلك بعد، ولا سيما بلدان المرفق ٢، على التوقيع والتصديق على المعاهدة، حسب الاقتضاء، وفقاً لأحكام البيان الوزاري المشترك الثامن لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعتمدة في شهر أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، أدانت حكومة جمهورية باراغواي من خلال وزارة الخارجية التجارب النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يؤكد وفد باراغواي التزامه بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، ويدعو إلى اعتماد إطار تكميلي لتلك المعاهدة يتناول إنتاج الأسلحة

وفي مقدمته الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويؤكد أهمية تنفيذ الدول الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار النووي لالتزاماتها في هذا المجال طبقا لقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. يتطلع وفد العراق لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن كونها تشكل أداة هامة لبناء الثقة بين الدول، ولما لهذه المعاهدة من أهمية كبيرة بضمونها وقف إنتاج واختبار الأسلحة النووية في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها البيئة الدولية. وعلى الرغم من مرور عشرين عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا أنها لم تدخل حيز النفاذ. يرحب العراق باعتماد مجلس الأمن مؤخرا قراره ٢٣١٠ (٢٠١٦)، ويحث الدول التي ما زالت خارج نظام معاهدة لا سيما الدول الـ ٨ المتبقية في الملحق الثاني من المعاهدة، للانضمام إلى المعاهدة بدون تأخير، وبما يسهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

لا بد من العمل الدؤوب للحد من الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولمنع الإتجار غير المشروع بتلك الأسلحة التي لا تختلف عن أسلحة الدمار الشامل في آثارها الكارثية بل هي أكثر ضررا وأشد فتكا، لذا تحذر حكومة بلدي من هذه الظاهرة ودورها في التزاعات المسلحة، لا سيما سهولة وصولها إلى أيدي المجاميع الإرهابية. ويخوض العراق اليوم حربا مصيرية نيابة عن العالم في مواجهة أعتى قوى الإرهاب الدولي المتمثلة في عصابات داعش الإرهابي، الأمر الذي يتطلب من جميع أطراف المجتمع الدولي دعم العراق في هذه الحرب، واتخاذ موقف جاد وحازم نابع من التزاماته الناتجة عن معاهدات وصكوك نزع السلاح كافة من جهة ومنع وصول الأسلحة إلى تلك المجاميع الإرهابية من جهة أخرى، وهنا يؤكد العراق على ضرورة تقديم المساعدة ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية بما يعزز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة التهديدات المختلفة التي تواجهها.

العراق يدعم جميع الجهود لضمان تحقيق عالمية المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بترع السلاح.

يعرب وفد بلدي عن قلقه العميق من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها والخطر الذي تشكله علينا جميعا، ويجدد تأكيد أهمية إبقاء موضوع السلاح النووي على رأس أولويات المجتمع الدولي ولحين تحقيق الغاية النهائية المتمثلة بالقضاء الكلي على تلك الأسلحة. يشدد العراق على الدور الذي يلعبه مؤتمر نزع السلاح، الذي يعد المنتدى التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. منذ قرابة تسعة عشر عاما لم يتمكن المؤتمر من ممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح على الرغم من تزايد الأزمات الإقليمية والتهديدات الإرهابية وتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. لذا يتحتم علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلي شواغل جميع الدول الأعضاء، من أجل التقدم إلى الأمام وتحقيق الأهداف الرئيسية التي نتطلع إليها في مجال نزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي والتي تصب في مصلحة السلم والأمن الدوليين.

يؤكد وفد بلدي أهمية مواصلة العمل لإيجاد صك دولي قانوني ملزم غير تمييزي يحظر امتلاك واستخدام وإنتاج وخزن الأسلحة النووية، ويعرب عن ترحيبه بالجهود والنتائج التي توصل إليها الفريق العامل الحكومي مفتوح باب العضوية المعني بالمفاوضات المتعددة الأطراف المعنية بترع السلاح النووي، الذي تشكل طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٣٣/٧٠) لعام ٢٠١٥، وييدي استعداداته التام لإنجاح عقد أعمال المؤتمر الدولي المقرر في نيويورك خلال عام ٢٠١٧ للتوصل إلى المعاهدة المذكورة.

كما يعرب العراق عن قلقه العميق جراء الفشل المستمر للجهود الرامية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

أساس حماية واحترام حقوق الإنسان. وتدرك حكومتي أن هناك طريقا طويلا أمامنا وتحديات كثيرة يتعين التغلب عليها من أجل إحراز تقدم كبير في تلك المجالات. ولهذا السبب ندعو اللجنة إلى مواصلة المفاوضات ووضع آليات جديدة للتوصل إلى عالم خال من هذه التهديدات. ولذلك، ندعو الوفود إلى العمل بجد لبناء السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

تؤيد جمهورية السلفادور جميع المبادرات والإجراءات الرامية إلى تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك جميع الجهود الرامية إلى تجديد التزام المجتمع الدولي صوب القضاء على أسلحة الدمار الشامل، من خلال مفاوضات متعددة الأطراف تسترشد بمبادئ التحقق والشفافية واستحالة العودة إلى الوراء. والدليل على ذلك الالتزام من السلفادور وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برمتها يتجلى بإعلاننا المنطقة أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، على النحو المنصوص عليه في معاهدة تلاتيلولكو، التي وقع عليها بلدي. ولذلك نرحب بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة تلاتيلولكو، وبالذكرى السنوية العشرين لمعاهدة حظر التجارب النووية، مع أنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. ولذلك نحث البلدان الواردة اسمها في المرفق ٢ على إحراز تقدم صوب التصديق على تلك المعاهدة.

وبالمثل، تدين حكومة السلفادور التهديد الذي يشكله على البشرية استمرار وجود الأسلحة النووية، فضلا عن التجارب النووية أو الاختبارات للأغراض التجريبية. ونؤكد أن استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. تمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهاما هاما في نبذ أسلحة الدمار الشامل وأساسا متينا لتحقيق حظر الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

تعتبر مشكلة انتشار الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحروب من المتفجرات وكذلك الذخائر العنقودية من القضايا المهمة لما لها من آثار مدمرة على الواقع البيئي والتنمية الاقتصادية، ويعاني العراق من وجود أعداد كبيرة من الألغام التي تسبب يوميا في إزهاق أرواح العديد من المدنيين والعسكريين على حد سواء. ومما زاد المشكلة تعقيدا هو الاستراتيجية الإجرامية التي تنتهجها عصابات داعش الإرهابية في زراعة الألغام والعبوات الناسفة في مساحات واسعة من الأراضي لعرقلة القوات العراقية وإعاقة تقدمها باتجاه تحرير تلك المناطق، وكذلك لغرض إلحاق الأذى بالمدنيين وإعاقة عودة العوائل المهجرة إلى مناطق سكنهم بعد تحريرها. ويشكر العراق جميع الدول والجهات التي قدمت. الدعم والمساعدة للعراق وفي ذات الوقت تؤكد على الحاجة الماسة للمؤسسات الوطنية لدعم ومساعدة المجتمع الدولي بأشكالها كافة للتخلص من شبح هذا النوع من الأسلحة الفتاكة للعنصر البشري والاقتصادي والبيئي على حد سواء.

في الختام نود أن نجد تمنياتنا للجنة الموقرة بالنجاح وتحقيق النتائج المرجوة، وبما يلي شواغل الدول الأعضاء كافة.

السيد سامورا ريفاس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذا هو أول بيان أدلي به في المناقشة العامة للجنة الأولى في هذه الدورة، أود، باسم حكومتي، أن أهنيكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم رئيسا، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين. ونود أيضا أن نشكر الرئيس السابق وأعضاء المكتب.

تؤيد السلفادور البيان الذي ألقاه في وقت سابق الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة التقليدية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على

ونعرب عن قلقنا إزاء احتمال وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، ويجب ألا يستخدم الفضاء لأي أغراض عسكرية من أي نوع. وهذا النشر يمثل تهديدا عالميا ويشكل خطرا على البيئة وبقاء البشرية ذاته. وفي ذلك الصدد، فإن بلدي يشعر بالقلق إزاء عدم اتخاذ إجراءات محددة لمعالجة تلك الأفعال. ونؤيد التدابير المتخذة للحفاظ على الفضاء الخارجي كإرث للبشرية ومنطقة للسلام والتنمية بهدف منع تسليحه وتعزيز التعاون الدولي.

وتشكل مصدر قلق عميق لبلدي مختلف الهجمات والتراعات والتهديدات للسلام والأمن الدوليين التي ما فتئت تحدث في جميع أنحاء العالم، ونأسف بشدة على المعاناة والخسائر في الأرواح، وتهديدا للأولاد والبنات، جراء الهجمات العشوائية التي ترتكب في مختلف مناطق العالم.

والسلفادور تتشاطر الاعتقاد بأن التنمية البشرية والأمن عنصران أساسيان مكملان يتيحان لجميع الأشخاص حرية التمتع بحقوقهم والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، فإن حكومة بلدي ملتزمة بمنع العنف ومكافحة الجريمة والإرهاب، على النحو المبين في الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولهذا السبب، ونظرا لأن تجارة الأسلحة تؤثر على حياة الآلاف في منطقتنا والعالم كانت السلفادور إحدى البلدان الخمسين الأولى التي بادرت إلى التوقيع والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. والسلفادور تؤكد من جديد التزامها بمواصلة العمل وبذل الجهود على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

السيد أهيدجو (الكاميرون) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في هذه الدورة، أود في البداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في هئنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأود

وفي ذلك الصدد، إننا في لحظة حاسمة الأهمية، بالنظر إلى النتائج السلبية المنبثقة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي عقد هنا في مقر الأمم المتحدة في أيار/مايو من العام الماضي، ونأسف على الدعم المحدود للإجراءات الرامية إلى الخروج بالتزام جاد في ذلك المجال. ويؤكد بلدي مجددا الرأي بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار العالميين، وأن خطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ هي الطريق نحو تحقيق التقدم في ذلك المجال.

كما ترحب السلفادور بالتقرير (انظر A/71/371) الصادر عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، المنشأ عملا بالقرار ٣٣/٧٠، والذي عقد سلسلة من الاجتماعات في جنيف هذا العام. وقد أوضح التقرير رؤية الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن الحاجة إلى التفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧. ونعتقد أنه، بما أن المجتمع الدولي يحظر وجود واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بموجب القانون الدولي، فإنه يتعين علينا اليوم القيام بالشيء نفسه تجاه الأسلحة النووية، لأن هذه الأسلحة تشكل تهديدا أكبر للبشرية.

إن السلفادور، بوصفها عضوا في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تؤيد تأييدا كاملا ولاية منظمنا، الصادرة على أعلى مستوى سياسي، لتحقيق ذلك الحظر. وكذلك تحت حكومة بلدي المجتمع الدولي على مواصلة اتخاذ التدابير المناسبة للامتنال للقرارات ذات الصلة بشأن تلك المسألة. وندعو إلى مواصلة النقاش بشأن العواقب الإنسانية لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ونحث المجتمع الدولي على أن يحترم بإخلاص التزاماته بموجب نظام نزع السلاح.

وضعت للتصدي للتحديات التي تشكلها تلك الأسلحة يتعين توطيدها وإضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها تنفيذا فعالا. وتحديات المسائل الأمنية ذات الصلة بترع السلاح عديدة ولا تزال تثير بالغ القلق في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب يجب علينا تكثيف جهودنا وإبداء قدر أكبر من الإرادة السياسية للبناء على النجاحات التي تحققت حتى الآن والنهوض ببرامج نزع السلاح وعدم الانتشار. إن السعي من أجل عالم أكثر أمانا يجب معالجته بصورة كلية، مع بذل جهود متواصلة على جميع الجبهات، أي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقذائف، في آن واحد، في البر وفي البحر وفي الفضاء.

والكاميرون تولي أهمية كبيرة للجهود المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. وما فتئ بلدي يؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز تحديد الأسلحة النووية والحد من انتشار الأسلحة النووية. ومن خلال انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، ومعاهدة بليندا - على سبيل المثال لا الحصر - أظهرت الكاميرون استعدادها المستمر للمساهمة في ظهور عالم سلمي خال من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. وضرورة السيطرة ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والبحث الحثيث عن حلول فعالة للتهديدات الإرهابية الجديدة في غاية الأهمية وأولوية بالنسبة لبلدي. ولذلك من الضروري توفير الاستجابات المناسبة للحالات التي تهدد جهودنا الإنمائية.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب على وجه الخصوص، من الضروري حشد الجهود العاجلة. وفي ذلك الصدد، يعود الفضل في إنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات إلى التعاون المتميز فيما بين البلدان في حوض بحيرة تشاد. وشكلت ضربة قوية لأنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية، بالرغم من قدرة الجماعة على إثارة صعوبات باستمرار.

أيضا أن أهني أعضاء المكتب الآخرين. ونشيد بكم على الطريقة القديرة التي أدرتم بها الدورة حتى الآن، وأود أنؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل ودعمه في كفالة نجاح مداولاتنا.

(تكلم بالفرنسية)

يظل نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن في صميم شواغل المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تكرر الكاميرون موقفها المؤيد لترع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. ويحدونا الأمل في أن تتغلب إرادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالالتزام السياسي الثابت على الخلافات في الرأي القائمة على المبدأ وحسن التوقيت والمصطلحات ونطاق تنفيذ الجدول الزمني لترع السلاح النووي. كما يساورنا القلق بوجه خاص إزاء الأسلحة التقليدية، أي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك إزاء التحديات والتهديدات الجديدة للسلام والأمن، بما في ذلك الإرهاب.

ويجب التأكيد على أن الأسلحة النووية تشكل، حتى في يومنا هذا، خطرا يهدد حياة البشرية، وأن النظام المعد للتحكم في تلك الأسلحة لا يزال غير مكتمل. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد. ولم تبدأ بعد المفاوضات بشأن المواد الانشطارية وضمانات الأمن السلبية. ومع ذلك، يحدونا الأمل في أن عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، حسبما أوصى فريق الخبراء الحكوميين المنشأ لذلك الغرض، سييسر إطلاق سريع للمفاوضات من أجل اعتماد معاهدة للقضاء التام عليها.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا تزال الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب تقتل وتشوه وتؤجج العنف المسلح في العديد من مناطق العالم. والصكوك التي

إن ما بدأ في بداية عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية كأنه مجموعة من الأصوات الإقليمية المنفصلة - صوت أفريقيا، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمجموعات الأخرى، مثل تلك المجموعة التابع لها بلدي في منطقة المحيط الهادئ، بكل أطياف الاختلاف في رؤيتها للطريق أمامنا - تلاقى بحلول موعد الاجتماع الختامي للفريق العامل، لينتج صوتاً موحداً برؤية واحدة. وتلك الرؤية المشتركة مبينة في التوصية المقدمة في الفقرة ٦٧ من تقرير الفريق العامل (انظر A/71/371). وهي توصية يعقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ للتفاوض على إيجاد صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها.

ومع ذلك، ينبغي ألا نفكر في ذلك على أنه رؤية جديدة أو ثورية. فهي في نهاية المطاف مجرد خارطة طريق لشيء تم تصوره قبل ذلك بكثير، ووعدنا به جميعاً معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأي إشارة إلى أن رؤية الفريق العامل لا تأخذ في الاعتبار الآراء والمصالح الأمنية لدول أخرى، فإنها تتجاهل الوعد الوارد في المادة السادسة من المعاهدة والعضوية شبه العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما سيبدو أنها تتجاهل الالتزام القاطع الذي تعهدت به الخمس دول الحائزة للأسلحة النووية بالفعل في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ بالتخلي عن الأسلحة النووية. وعلى نحو ما أوضحت فتوى محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/51/218، المرفق)، فإنها ليست مسألة الكينونة؛ بل إنها لم تكن سوى مسألة الوقت.

وهناك البعض يقول أن الوقت غير مناسب الآن. وهذا الرأي يتجاهل النقطة الواردة في الفقرة التاسعة من ديباجة في مشروع القرار الجديد في الوثيقة A/C.1/71/L.41 - متابعة عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية - بأن المناخ الدولي

ويجب أن تقوم بلداننا بالقضاء على هذه الجماعة والتركيز على إعادة البناء وتحسين الظروف المعيشية للناس لمنع تصاعد التطرف وكافة أشكال العنف المصاحبة له بشكل فعال. وعلى غرار جميع جيرانها في حوض بحيرة تشاد، لن تدخر الكامبيرون جهداً لتحقيق هذا الهدف.

ونغتزم هذه الفرصة لنكرر تقدير حكومتنا لجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين ساعدونا في كفاحنا على المستوى الأمني والإنساني والدبلوماسي والإنمائي. وهناك عدد من المشاريع قائمة بالفعل في تلك المجالات، ونسعى إلى مشاركة أكبر من شركائنا، بالنظر إلى الاحتياجات اللازمة لتوفيرها.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يعرب وفد نيوزيلندا عن أطياب تمنياته لكم، السفير بوقادوم، خلال قيادتكم للجنة الأولى هذا العام في تقييمنا السنوي للتطورات الجارية في سياق نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وخلال رسم الطريق للسنة المقبلة.

وستعلمون من وفدكم في جنيف، سيدي الرئيس، أن المناقشات التي جرت هناك هذا العام قد بعثت حياة جديدة في جدول أعمال نزع السلاح النووي. ونود أن نسجل امتناننا ل سفير تايلند، تاني تونغباكدي، على قيادته القديرة وعمله الدؤوب في رئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ويمكن لأولئك الذين حالفهم الحظ للمشاركة في اجتماعات الفريق العامل أن يشهدوا بمدى الدينامية والابتكارية التي كانت عليها هذه الهيئة. كما كانت هيئة شاملة للجميع للغاية - شاملة في دعوتها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى ما تتخذه من إجراءات، وشاملة أيضاً من حيث أنها جمعت - أو صاغت - ما سأسميه اتجاهها عاماً جديداً.

المعاهدة في هذه المرحلة - عالميتها وتنفيذها - بمأمن في أيد فنلندية. وتنتطلع إلى الاضطلاع بدورها، بما في ذلك بصفتنا عضوا في لجنة الاختيار، واستعراض مشاريع التمويل من صندوق التبرعات الاستثماري للمعاهدة. ويجدون الأمل في أن يلي الصندوق الاستثماري احتياجات تلك البلدان التي تطلب المساعدة للانضمام إلى المعاهدة وتنفيذها. ويسر نيوزيلندا أن أسهمت بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا فيه من أجل القيام بمشاريع في منطقة المحيط الهادئ وأفريقيا.

ونعتقد أن معاهدة تجارة الأسلحة مثال بارز في الآونة الأخيرة على وفاء المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه المضي قدما ووضع نظم تستند إلى قواعد تهدف إلى تحسين أمن جميع مواطنينا ورفاههم. ولكن، في الوقت الحالي، لا تزال المعاهدة في وقت مبكر للغاية من حياتها. بيد أنها في النهاية قد اعتمدتها الجمعية العامة قبل أكثر قليلا من ثلاث سنوات. ولذلك، فإننا ندرك أنه كان من الضروري في هذه الفترة الأولية التركيز في المقام الأول على إنشاء هياكل وعمليات الحوكمة الخاصة بالمعاهدة. ويمكن من خلال تلك الهياكل والعمليات القائمة والأمانة العامة المنشأة الآن على نحو سليم، أن يقوم مجتمع الدول الموقعة على المعاهدة بتحويل كامل اهتمامه لكفالة أن تكون معاهدتنا قادرة على تحقيق وعودها الإنسانية والأمنية.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهاني الحارة على رئاستكم.

إني لعلّي ثقة بأن هذه الدورة سوف تحرز نجاحا كبيرا تحت قيادتكم المقتدرة. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفدي.

يؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

الراهن يجعل تعددية الأطراف وزيادة الاهتمام بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار أكثر إلحاحا. ففي أوقات الاضطرابات الدولية، تكون ثمة فائدة أكثر من المعتاد من بناء هيكل ونظم قائمة على القواعد واستدامتها.

ولذلك، يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة للمضي قدما في الهيكل الأساسي لتزع السلاح النووي. فبذلك سنستفيد من الإطار المنشأ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما يوفر أساسا متينا لتنفيذ جميع أحكامها وتعزيز قيمها الأساسية، بما في ذلك احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين من الأعمال العسكرية، التي تكمن في صميم منظمنا، الأمم المتحدة. ونرى أن حقيقة انتهاك القانون الإنساني الدولي بشكل روتيني في ظل الظروف المروعة السائدة في سوريا - وفي عدد من السياقات الأخرى - ليس سببا يسمح بتفاهت الفشل إلى فشل آخر. ويجب ألا يفشل المجتمع الدولي في المضي قدما في وعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق مضاهاة الحظر المفروض على أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بفرض حظر آخر الآن على الأسلحة النووية.

وكي لا أتجاوز الفترة الزمنية التي حددتها، سيدي الرئيس، أقترح تأجيل استعراض نيوزيلندا للتطورات المحرزة في معظم المجالات الأخرى المدرجة ضمن اختصاص اللجنة الأولى ليتم استعراضها في بياننا التي سنقدمها أثناء المناقشات المواضيعية القادمة. إلا أن الموضوع الذي أود التعليق عليه الآن هو معاهدة تجارة الأسلحة.

وأود، بصفة خاصة، أن أشكر نيجيريا على ما قامت به من إشراف دقيق على المعاهدة خلال العام الماضي - وقد تشرفت نيوزيلندا بأن كانت أحد نواب الرئيس خلال تلك الفترة - وأن أهني فنلندا على تولي رئاسة مؤتمر الدول الأطراف الآن. ونحن نعلم أن المسائل الرئيسية التي تواجه

للغاية. إن الجمود في عدم إحراز تقدم في المناقشات بشأن قضايا نزع السلاح مرده إلى استمرار الخلافات المتصلة بالأهداف التي ينبغي أن تُعطى أولوية، أي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار الجاد التهديدات النووية المباشرة والوشيجة التي ليس منشأها عدم الانتشار، بل الأسلحة النووية ذات الطابع التشغيلي الكامل والجاهزة للإطلاق في أي اتجاه، وفي أي وقت، بشكل عرضي أو متعمد.

من المؤسف أن الأسلحة النووية تستخدم بشكل صارخ كوسيلة ابتزاز لتحقيق الهيمنة والتدخل العالمي، مما يثير مخاوف خطيرة داخل المجتمع الدولي. إن الدول النووية التي تمتلك أسلحة نووية متطورة للغاية تعمل على زيادة التهديد النووي من خلال صياغة خطط لشن ضربات نووية استباقية ضد البلدان المستقلة، وتجري باستمرار مناورات الحرب النووية. وما هذا إلا دليل آخر على التهديد النووي الخطير الذي تشكله الولايات المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي خضم القلق المتزايد لدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتطورات في الحالة في شبه الجزيرة الكورية، تلوح في أفق ذلك الجزء من العالم حربٌ من أخطر الحروب. وقد يقتدح شررها أي صدام بالأسلحة النووية أو صدام بالأسلحة العادية. إن المناورات العسكرية المشتركة التي تجريها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا والتي نظمت مرة أخرى هذا العام في عدة مناسبات بمشاركة مئات الآلاف من الجنود والقوات الخاصة وفي جمهورية كوريا، تشمل وسائل أخرى تمهيدا للضربات النووية، بل أكثر مما يلزم لشن حرب نووية كاملة النطاق بهدف تقويض قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واحتلال بيونغ يانغ.

قبل بضعة أيام، ذهبت الولايات المتحدة بعيدا في خططها بحيث طيرت بشكل كامل طائرات مزودة بقاذفات قنابل

من التطلعات المشتركة للبشرية التي تكتسي أهمية قصوى الرغبة في العيش في عالم سلمي وآمن، عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وبناء عالم يسوده السلام، ونزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، تؤيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأييدا كاملا الكفاح العالمي للقضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، سواء تحقق أو لم يتحقق فإنه يتوقف إلى حد كبير على الدول النووية ومخزوناتهما من الأسلحة النووية. إذ أنه على مر السنين، ما انفكت الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي لديها أكبر مخزونات من الأسلحة النووية تعمل على تسريع التحسينات النوعية على أسلحتها النووية إلى أقصى حد، بينما لا تعمل على أي تخفيضات تُذكر في ترسانتهما النووية.

إن الولايات المتحدة أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية والدولة الوحيدة في العالم الذي استخدم الأسلحة النووية ضد البشرية، قد أعلنت مؤخرا برنامجا جديدا لتحديث جميع الأسلحة النووية الراهنة، مما يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. وسيستمر البرنامج لثلاث سنوات وسيتلقى تريليون دولار، وهو رقم فلكي. وأكرر تريليون دولار. بيد أن الولايات المتحدة كثيرا ما تتكلم عما يسمى برؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وهذا مجرد نفاق يُقصد به خداع العالم، ولا يتعدى كونه ستارا من الدخان لتغطية استراتيجيتها المتمثلة في الاحتكار النووي والهيمنة العالمية. فاستمرار الولايات المتحدة في مناوراتها لتحديث الأسلحة النووية يمثل تحديا قويا لرغبة البشرية في العيش في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجدر باللجنة الأولى أن تركز على تحديد سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما برحت تشارك بهمة في المناقشات المتعلقة بمسائل نزع السلاح وتقوم بدور بناء

يظل صامتا إزاء التجارب النووية التي أجريت في عام ٢٠٠٠، وإزاء عملية إطلاق السواتل والصواريخ التي أجريت قبل وقت طويل من إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاختباراتها وإطلاقها الخاصة بها؟

على الرغم من أن المناورات العسكرية المشتركة التي تُجرى كل سنة في جمهورية كوريا واضحة ونشطة وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، بسبب الطبيعة العدوانية والهجومية لها، نرى أن مجلس الأمن يغض الطرف عنها دائما. إن المغزى الحقيقي وراء ما يسمى بالجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يكمن في حقيقة أن إقراره لها كان يمثل محض إساءة استعمال السلطة الرامية إلى النهوض بغرض سياسي وإساءة استخدام الميثاق. إن أي دولة عضو لديها كرامة ينبغي لها أن تولي الاهتمام الواجب إلى ما إذا كانت الشرعية أو الأسس الأخلاقية متجسدة في قرارات مجلس الأمن المتخذة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو أنها قرارات موضوعية وتدل على أحكام محايدة.

إن المناورات العسكرية العدوانية التي تنطوي على استخدام الأسلحة والتهديدات ضد سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها تعتبر انتهاكا سافرا لمبادئ الميثاق، وتم شجبها باعتبارها أعمالا عدوانية في الوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي في فترويلا. وقد أعربت نفس الوثيقة الختامية عن شواغل خطيرة إزاء قرارات الجزاءات التي اتخذها مجلس الأمن ضد الدول غير الأعضاء، حيث إنها تفتقر إلى وجود الأساس القانوني المناسب وتظهر تحاهلا للحياد والعدالة.

وعلاوة على ذلك، تم رفض ومعارضة إلغاء أو التعدي على الحق في تطوير واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض

نوعية استراتيجية مسلحة وحلقت فوق المجال الجوي لخط الحدود العسكرية في شبه الجزيرة الكورية، وواصلت إجراء مناورات شبه حربية، الواحدة تلو الأخرى، كانت تهدف إلى دقة في الغارات على مباني مكاتب تضم القيادة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى المرافق النووية وعلى قواعد الصواريخ الاستراتيجية مع قذائفها الانسيابية. إن المناورات العسكرية المشتركة العدوانية والاستفزازية المتكررة التي تجريها الولايات المتحدة يوميا، إلى جانب القرار الرسمي بنشر نظام الدفاع الصاروخي المضاد للقذائف على ارتفاع عالٍ في جمهورية كوريا، يقيم الدليل الواضح على أن برنامج الولايات المتحدة الذي يهدف إلى ضربة نووية مخطط لها قد دخل مرحلة التنفيذ المتهور. وفي مواجهة التهديدات النووية التي لا تنتهي من جانب الولايات المتحدة، لم يتبق لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي خيار آخر سوى اتخاذ قرار استراتيجي بأن يكون لديها نفسها رادع نووي. وهو من تدابير الدفاع عن النفس من أجل حماية السيادة الوطنية والحق في الوجود والبقاء.

إن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت يتمثل في الاعتماد على الردع النووي والعمل بصورة أساسية على إزالة الأسباب الجذرية لخطر الحرب النووية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة، وصون السلام والأمن في المنطقة وفي العالم بأسره. ومع ذلك، قرر مجلس الأمن، بطريقة تعسفية أن التجارب النووية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإطلاقها الصواريخ والسواتل يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأقر ما يسمى بقواعد حظرها. وليس هناك مادة في ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي تنص على أن تجارب الأسلحة النووية، بما في ذلك التجارب النووية وعمليات إطلاق السواتل أو إطلاق الصواريخ، تعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فلو كانت هذه الأحكام موجودة في الميثاق أو في القانون الدولي القائم، فهل كان لمجلس الأمن أن

كوريا الشعبية الديمقراطية، وتبين بوضوح أنها على استعداد لشن هجوم مضاد ضد أي خصم في حالة حدوث استفزاز. فهي جزء من التدابير المضادة الهامة التي ينبغي استخدامها ضد خطر الحرب النووية والهجمات العدائية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتصدى بشراسة لمسألة حقوق شعبنا المشروعة في الدفاع عن النفس، بما في ذلك من خلال فرض الجزاءات غير القانونية.

وعلى نحو ما أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن التوحيد القياسي لرؤوسها الحربية النووية من شأنه أن يمكنها من إنتاج أكبر عدد ممكن مما تحتاجه من الرؤوس الحربية النووية الأصغر حجما والأخف وزنا والمتنوعة. وعلى نحو ما أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضوح، فإنها، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، لن تستخدم الأسلحة النووية أولا إلا إذا انتهكت قوى العدوان المعادية سيادة البلد بالأسلحة النووية. وكما ذكر من قبل، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواصل الوفاء بالتزامها بعدم الانتشار النووي والسعي إلى نزع السلاح النووي العالمي. أما الرادع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فلا يشكل تهديدا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم.

إن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي حق مشروع وسيادي وغير قابل للتصرف لجميع الدول. ونجاح تجارب محركات الصواريخ العالية القدرة والحاملة لسواتل ثابتة بالنسبة للأرض، التي تم تطويرها للمرة الأولى في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قد قدم ضمانا ثابتا وعلميا وتكنولوجيا لتطوير واستكمال سواتل ثابتة بالنسبة للأرض حاملة لصواريخ خلال البرنامج الوطني الخمسي لتطوير الفضاء الجوي. وستعزز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عمليات التبادل والتعاون مع المنظمات الفضائية الدولية ومؤسسات الفضاء من البلدان

السلمية، وهو من بين الحقوق المشروعة للدول ذات السيادة. وقد اعتمد إعلان في الاجتماع الأخير لمجموعة ٧٧، الذي عقد على هامش الجمعية العامة، والذي رفض الجزاءات الانفرادية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وطالب برفع الجزاءات فورا. ويشير ذلك بوضوح إلى أن أكثر من ١٠٠ بلد، وهي غالبية أعضاء الأمم المتحدة، تعارض وترفض المناورات غير المسبوقة من جانب الولايات المتحدة وأتباعها التي تسعى إلى عزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخنقها.

إن تحقيق السلام أما ورغبة ينشدهما الشعب الكوري منذ أمد طويل، أكثر من أي بلد آخر من حاضر هنا. فما برحنا نعيش تحت التهديد المستمر بالحرب النووية على مدار أكثر من ٦٠ عاما. وأكرر، لأكثر من ٦٠ عاما. ولا يمكن أن يُمنح السلام - الذي هو أثن الأشياء بالنسبة للشعب الكوري - من جانب أي شخص آخر، ولا يمكن مقايضته بأي شيء آخر. ولا يمكن ضمانه إلا عندما يكون الشعب الكوري قويا بما يكفي، ولا يمكن كفاله إلا عن طريق ما يتمتع به من قوة. وتمتلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رادعا نوويا من أجل مواجهة التهديد النووي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل صون المصالح العليا للبلد وأمن الدولة والسلام. ويعد التحول لأن تصبح قوة نووية هو الاتجاه السياسي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وطالما أن الإمبرياليين لا يزالون يلجأون إلى الابتزاز النووي والإجراءات التعسفية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستتمسك بشدة بالخط الاستراتيجي المتمثل في تعزيز بناء الاقتصاد بالتزامن مع بناء قوات مسلحة نووية. وستواصل زيادة دعم نفسها بقوات مسلحة نووية دفاعية مناسبة كما ونوعا. وقد كان نجاح تجارب الرؤوس الحربية النووية التي أجريت مؤخرا دليلا على الإرادة القوية من جمهورية

أمراً أساسياً إذا أردنا أن نكفل توافر نظام يستند إلى قواعد محددة لزرع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر التأكيد على القيمة القصوى لتعددية الأطراف والأهمية الإجمالية للمعاهدات والقانون الدولي في تحقيق هدف نزع السلاح.

وحيث إن استمرار المجتمع الدولي في مواجهة خطر الإرهاب - مع تزايد التهديد المتمثل في زعزعة استقرار الدول القائمة والخطر الذي يشكله وقوع الأسلحة النووية ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها في أيدي جهات فاعلة من غير الدول - سرعان ما أصبح حقيقة واقعة وستكون له عواقب وخيمة على البشرية، فيجب إذاً أن ينصب اهتمامنا العاجل على هذه المسألة الخطيرة. وثمة حاجة ماسة إلى تعزيز تنسيق الجهود المبذولة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي من أجل تعزيز استجابة عالمية لهذا التحدي الخطير والتهديد الذي يشكله للسلم والأمن الدوليين.

وعلى نحو ما ذكرنا مراراً وتكراراً، فإن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، ثمة التزام يقع على عاتق جميع الدول بالتفاوض بحسن نية من أجل تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. وفي حين أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تحرز تقدماً في القضاء على مخزوناتها، يجب إدانة تجارب الأسلحة النووية التي تقوم بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تقوض السلام والاستقرار في العالم. ولا تزال سري لانكا ملتزمة بالعمل مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لجعل نزع السلاح النووي ممكن التحقيق وجعل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في المتناول. ويتجسد التزام سري لانكا بإزالة التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية في الالتزامات التعاهدية الدولية التي أخذناها على عاتقنا في مجال نزع السلاح.

الأخرى. وسوف تترك الباب مفتوحاً على مصراعيه، بمزيد من الحماس، لغزو عالم الفضاء الخارجي، بوصفها عضواً فخوراً من الدول العشر المرتدة للفضاء، مع ضمان الشفافية والتوافق مع المعايير والممارسات الدولية.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد سري لانكا الانضمام إلى كل الوفود الأخرى في تهنيتكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. كما أود أن أشكر السفير كاريل فان أوستيروم، الممثل الدائم لهولندا، على الطريقة المقتدرة التي وجه بها أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة السبعين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

نجري المناقشات في دورة هذا العام للجنة الأولى في وقت يتجه فيه العالم بأكمله إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، ولا سيما الهدف ١٦ الذي يسعى لبناء مجتمعات شاملة للجميع وتنعم بالسلام، مستهدفاً الحد بدرجة كبيرة من "جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان". وفي هذا السياق، فإن الحد عالمياً من الأسلحة ونزع السلاح قد حظيا بقدر استثنائي من الأهمية، حيث إن نزع السلاح سيكون أمراً حتمياً من أجل بناء مجتمعات سلمية وتوجيه الموارد التي تشتت الحاجة إليها نحو تحقيق التنمية المستدامة بدلاً من التسلح.

إن استخدام الأسلحة النووية يشكل أكبر خطر يهدد الجنس البشري وبقاء الحضارة. وفي هذا السياق، يشتد الشعور بالحاجة إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وفي اعتقادنا أنه ثمة حاجة إلى وجود خطة تتسم بالشفافية والاستدامة وذات مصداقية لزرع السلاح النووي المتعدد الأطراف من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويعد تعزيز نظام معاهدة نزع السلاح

جمعاء فرصة متكافئة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية ومن أجل تحقيق المنفعة المشتركة للبشرية من خلال التعاون. وفي هذا السياق، فإن جميع الجهات الفاعلة في مجال الفضاء تتحمل المسؤولية عن ضمان عدم نشوب نزاعات في الفضاء الخارجي والحيلولة دون أن يصبح ساحة لسباق التسلح. فقد جعلت العسكرة المحتملة للبيئة الفضائية وإمكانية تسليحها من الفضاء الخارجي منطقة متنازعا عليها ومصدرا للتراع في المستقبل. ولذلك، يتعين تعزيز الإطار القانوني القائم المتعلق بالفضاء الخارجي بما أن الأجواء السياسية ذات الصلة باستدامة الفضاء الخارجي وأمنه قد تغيرت بشكل جذري. ونعتقد أن إبرام اتفاق دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يساهم في تفادي أثره الكارثي على البشرية.

تتيح لنا مناقشة اليوم فرصة للتفكير أيضا في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، فإننا ندرك دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح. غير أنه من المحزن أن نلاحظ أن حالة الجمود المستمرة في المؤتمر قد دخلت عامها العشرين، ويؤسفنا عدم اعتماد برنامج عمل موضوعي له في هذا العام. ولإثبات أهمية مؤتمر نزع السلاح، من المهم أن يبدأ المؤتمر أعماله الفنية في أقرب وقت ممكن، استنادا إلى برنامج عمل شامل.

كما نؤكد مجددا على الدور المركزي لهيئة نزع السلاح، بعضويتها العالمية، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار جهاز نزع السلاح المتعدد الأطراف التي تنظر في مسائل محددة لترزع السلاح وتقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. بيد أنه للأسف، لم تتمكن الهيئة من تحقيق أي نتائج ملموسة على مدى السنوات الست عشرة الماضية. والفشل في إيجاد أساس مشترك للمضي قدما هو واقع يظهر أنه يجب علينا جميعا بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة أن نفكر تفكيرا

ويتطلب منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته واستئصاله بذل جهود متضافرة من جانب جميع الدول اليوم أكثر من أي وقت مضى. ويكتسي هذا أهمية خاصة في سياق الغاية ٤ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي بموجبه سيكون العالم قد خفض إلى حد كبير من تدفقات الأسلحة غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠.

ولا يزال تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها أمرا يؤجج التفاعلات ويشكل سببا للمعاناة في العديد من مناطق العالم. وتدرك سري لانكا تماما خطورة هذه المسألة، بوصفها بلدا عانى نزاعا استمر قرابة ثلاثة عقود وما رافقه من دمار طائش ناجم عن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ومن المعروف أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدول تستفيد لأقصى حد من الوضع الحالي المتمثل في سهولة الحصول بصورة غير مشروعة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد العالمي في اقتناء واستخدام هذه الأسلحة ذات الآثار الفتاكة على الناس.

وقد أنشأت سري لانكا لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة حتى تتمكن من معالجة انتشار هذه الأسلحة في سري لانكا، وذلك بوصفها إحدى الدول الموقعة على برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا السياق، نرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع السادس من اجتماع الدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ما فتئت سري لانكا تنادي بأن الفضاء الخارجي يشكل جزءا من التراث المشترك للبشرية. وينبغي أن نتاح للبشرية

السيد ناردي (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إن الأهداف الرئيسية للجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح والحد من الأسلحة هي منع نشوب النزاعات المسلحة وما يعقبها من معاناة بشرية، فضلا عن الحفاظ على الاستقرار الدولي. ويجب على جميع الدول أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة. والأهم من ذلك هو ضرورة أن تراعي جهود نزع السلاح قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنطبقين بغية تعظيم شرعية تلك الجهود وتنفيذها من جانب جميع الجهات الفاعلة.

لن يتحقق الأمن الحقيقي أبدا ما دامت هناك أسلحة دمار شامل. ويجب أن تتخذ الدول جميع التدابير الممكنة لوقف انتشارها ومنع تطويرها واستخدامها. وللأسف، فإن الاتجاهات الحالية ليست إيجابية. وقد هالنا تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، على النحو الذي أكدته آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونطالب بمساءلة مرتكبي هذه الجرائم بصورة كاملة. كما نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع هجمات بالأسلحة الكيميائية في دارفور، ونحث حكومة السودان على التعاون الكامل مع أي تحقيقات تجريها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المستقبل.

تشكل أحدث تجربة نووية أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صفقة أخرى لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والتقويض المستمر لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي لا يرجع إلى هذه التجربة النووية الأخيرة فحسب، ولكنه يحدث أيضا بسبب عدم إحراز تقدم في إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا يشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن الدوليين. ومما يقوض توازن النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عدم إحراز تقدم

جديا في التغلب على حالة الجمود وأن نبذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك.

كما يجب إبراز أهمية التثقيف والأبحاث في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالعمل الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ومن المهم بشكل حيوي دعم عمل المعهد من خلال كفالة أوسع تمثيل ممكن فيه للدول الأعضاء لكي يتسنى له أن ينفذ ولايته الفريدة بفعالية.

وتضطلع آليات نزع السلاح على الصعيد الإقليمي بدور هام في استكمال وتعزيز جدول الأعمال العالمي للسلام ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن ارتياحنا إزاء الأنشطة التي يقوم بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ونحن ممتنون لحكومة نيبال على تأييدها لأن يعمل المركز انطلاقا من كاتماندو. ونعتقد أنه لا بد للمركز الإقليمي، تمشيا مع القرار ٦٥/٧٠، أن ينقل عملياته مرة أخرى في أقرب وقت ممكن إلى كاتماندو من بانكوك، والتي كان المركز قد نُقل إليها مؤقتا في أعقاب زلزال العام الماضي.

أخيرا، يسرني أن أبلغ اللجنة بأن سري لانكا ستعرض في اللجنة الأولى مشروع القرار المعنون "اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر" في إطار البند ١٠٢ من جدول الأعمال. وتمشيا مع الممارسة المتبعة، ستقدم سري لانكا مشروع القرار السنوي هذا بصفتها الرئيس المنتهية ولايته لاجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وقد تم الاتفاق بالفعل على نص مشروع القرار بين الوفود الموجودة في جنيف وعمم على الوفود الموجودة في نيويورك. ويتطلع وفد بلدي إلى إجراء مداولات بناءة في هذه الدورة الموضوعية للجنة الأولى.

المدنيين. وفي السنوات الأخيرة، كان أحد الأسباب الرئيسية للإضرار بالمدنيين استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونشعر بقلق بالغ إزاء الأثر الإنساني لتلك الأسلحة. ولهذا السبب، فإن ليختنشتاين قد التزمت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بتعزيز وتحسين حماية المدنيين والممتلكات المدنية بالعمل على منع الأضرار التي تلحق بالمدنيين نتيجة استخدام هذه الأسلحة المتفجرة في المناطق السكنية. كما تؤيد ليختنشتاين بشدة دعوة الأمين العام لأطراف النزاع إلى الامتناع عن استخدام هذه الأسلحة، ودعوته إلى صياغة التزام سياسي لذلك الغرض.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين، ونتطلع إلى العمل عن كثب معكم ومع فريقكم.

وباعتبار اليابان البلد الوحيد الذي عانى من التفجيرات الذرية في الحرب، فإنه قد دافع بإخلاص عن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ضوء المشهد المتغير في مجال نزع السلاح النووي خلال السنوات العديدة الماضية، فإن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، بعدم موافقته على الجزء الموضوعي من مشروع الوثيقة الختامية، إنما أخفق في التوصل إلى المبادئ التوجيهية لتحقيق نزع السلاح النووي، بينما أجمعت حالة الجمود التي اعترت مؤتمر نزع السلاح لما يقرب من عقدين الإحباط الذي تشعر به الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بسبب بطء وتيرة نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، فإن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف قد أخفق بجنيف في اعتماد تقرير بتوافق الآراء بالرغم من جهود العديد من الدول الرامية

في مجال نزع السلاح، الذي يشكل إحدى الركائز الرئيسية للمعاهدة. ولا يوجد سوى ضمان واحد يوفر الحماية الكاملة من الأسلحة النووية، ألا وهو تحقيق نزع السلاح الكامل. وتشكل معاهدة عدم الانتشار لبنة هامة في منع انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، من الضروري أن نحقق عالمية المعاهدة دون مزيد من التأخير. ولكن يجب أن نصبح جادين بوجه خاص إزاء تنفيذ جميع الركائز الثلاث للمعاهدة.

فالأسلحة النووية هي النوع الوحيد من أسلحة الدمار الشامل التي لم تحظرها بعد اتفاقية دولية، على الرغم من عواقبها الإنسانية والبيئية الوخيمة المعروفة جيدا. ولذلك، نشيد بمبادرة إنشاء مجموعة أقاليمية من البلدان للمضي قدما بالمناقشات حول فرض حظر على الأسلحة النووية. إن هذه المبادرة تمثل خطوة صوب إجراء مفاوضات نزع السلاح النووي بحسن نية، على النحو المطلوب في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن يبنى هذا الحظر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ونؤيد عقد مؤتمر عالمي وشامل للجميع في عام ٢٠١٧ للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، وذلك بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المدني. كما أن الإجراءات الوطنية ذات أهمية حاسمة في الجهود الرامية إلى جعل الأسلحة النووية شيئا من الماضي. وقد حظرت ليختنشتاين بالفعل جميع أسلحة الدمار الشامل، وكذلك تمويل هذه الأسلحة أو القيام بأعمال السمسرة فيها أو تطويرها أو إنتاجها أو اقتناءها أو نقلها لأي طرف أو استيرادها أو تصديرها أو السماح بمرورها العابر أو تخزينها أو حيازتها. ويحدونا الأمل في أن تتخذ دول أخرى إجراءات تشريعية مماثلة.

لا تزال الأسلحة التقليدية تشكل السبب الرئيسي لوقوع الخسائر البشرية في النزاعات المسلحة، ولا سيما في صفوف

النووية والموقعة على المعاهدة والدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ المزيد من الجهود لتخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية كي يتم إجراء مفاوضات في نهاية المطاف على تخفيض متعدد الأطراف للأسلحة النووية. وإذ تضع اليابان في اعتبارها الدورة الاستعراضية صوب المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٢٠، فإنها ستقدم مرة أخرى إلى اللجنة مشروع القرار السنوي المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، الذي يحدد تدابير عملية وملموسة مقبولة لدى معظم الدول. ويحدونا الأمل في أن يحظى مشروع القرار بتأييد واسع النطاق، كما كان الحال في السنوات السابقة.

وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، من المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح فشل مرة أخرى في بدء المفاوضات هذا العام، بالرغم من المحاولات الجادة للقيام بذلك. ولذلك، حان الوقت لكي نقوم جميعا باستكشاف الكيفية التي يمكننا بها أن نباشر التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي أكثر الصكوك القانونية التي نوقشت مناقشة مستفيضة حتى الآن. واليابان، من جانبها، تدعو جميع الوفود إلى استكشاف كل السبل الممكنة لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتحل هذا العام الذكرى السنوية العشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الثامن للمعاهدة في نيويورك، والاجتماع الوزاري في فيينا واتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦). كما ترحب اليابان بالتصديق الذي قامت به مؤخرا أنغولا وميانمار وسوازيلاند. ومرة أخرى، تدعو اليابان الدول المتبقية التي لم تصدق عليها بعد، وبخاصة البلدان التي ترد أسماؤها في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من

إلى تجاوز الخلافات بين النهج المختلفة لترع السلاح. وهذه التطورات، مجتمعة، مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا.

واليابان ما فتئت تؤكد أن مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية، باعتبارها الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، أمر حتمي في مداولات نزع السلاح النووي من أجل تنفيذ تدابير فعالة لترع السلاح. ونحن مقتنعون بأنه كي يتم تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية فإن أكثر الطرق فعالية هي اتخاذ تدابير عملية وملموسة، مع المراعاة التامة للاعتبارات الأمنية في المناطق التي تواجه تهديدات أمنية تنطوي على تهديدات بالأسلحة النووية، مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأيا كانت المسارات التي نتخذها لتحقيق هدفنا المشترك، يجب أن نتجنب المزيد من انقسام المجتمع الدولي وتفككه، وبدلاً من ذلك، مواصلة الجهود القائمة على توافق الآراء في المضي قدماً بتدابير نزع السلاح النووي.

أولاً، إن معاهدة عدم الانتشار هي أساس النظام الدولي لترع السلاح وعدم الانتشار. وتعتقد اليابان أن من الضروري مضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى زيادة تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغية تأمين السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، ندعو، مرة أخرى، الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ الخطوات المتفق عليها الواردة في الوثائق الختامية، للمؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة لترع السلاح خلال دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. ومن بين أمور أخرى، تؤكد اليابان أهمية زيادة مستوى الشفافية في الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية وتعزيز جهودها، بما في ذلك تقديم تقارير مفصلة أكثر تواتراً مع مزيد من البيانات العددية بشأن القوات النووية. ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة

وفي حزيران/يونيه، استضافت اليابان في طوكيو الاجتماع الثالث للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وتستحق تلك الشراكة اهتماما أكبر من المجتمع الدولي، لأن مصداقية تحقيق نزع سلاح نووي موثوق ولا رجعة فيه يتطلب آلية تحقق قوية، وقد أعطت هذه المبادرة متعددة الأطراف بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أمثلة ممتازة على التعاون بينهم، بما في ذلك تدابير بناء الثقة. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على المشاركة النشطة من جانب حكومة الولايات المتحدة وعلى المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فقد توصلت آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى استنتاج مفاده أن حكومة الجمهورية العربية السورية قد استخدمت الأسلحة الكيميائية في موقعين، وأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد نفذ هجمات بغاز الخردل في حلب. وتدين اليابان بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية وانتهاك الاتفاقية من جانب دولة طرف في الاتفاقية. ومحاسبة المسؤولين عن ذلك أمر حاسم.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية المخلفة، فإن اليابان ملتزمة ببذل أقصى جهد ممكن لإكمال تدمير الأسلحة الكيميائية المخلفة في الصين، من خلال التنسيق والتعاون الوثيقين مع شعب الصين وحكومتها. لقد استخرجنا أكثر من ٥٤.٠٠٠ سلاح كيميائي مهمل وأعلنّا عنها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وحتى نهاية أيلول/سبتمبر، دمرنا حوالي ٤٥.٠٠٠ سلاح كيميائي مُخَلَّف. وفي هايربالنغ، أكبر موقع لدفن الأسلحة الكيميائية المخلفة في مقاطعة جيلين، تجري عمليات استخراج وتجارب تدمير بغية استكمال تدمير تلك الأسلحة بحلول ٢٠٢٢.

التأخير. ونؤكد ثقتنا في جهود المجتمع الدولي المستمرة من أجل التبكير ببدء نفاذ المعاهدة. ونحن نحبي السير الفعال لنظام الرصد الدولي، الذي أسهم إسهاما كبيرا في جمع وتحليل البيانات بشأن سلسلة التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والجهود الدؤوبة التي بذلتها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تحت القيادة القوية للأمين التنفيذي، السيد لاسينا زيربو.

وأجرت مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية الخامسة. وتدين اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأشد العبارات، وتحثها على الامتنال فورا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الالتزامات. وبالإضافة إلى ذلك، وفي هذه السنة وحدها، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من ٢٠ قذيفة تسيارية، بما في ذلك القذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، وبعضها يقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. وعلاوة على ذلك، وفي التجربة النووية الخامسة، زعمت بأنها نجحت في تفجير رأس حربي نووي. وسلسلة عمليات إطلاق القذائف والزعم بنجاح تفجير رأس حربي نووي أديا إلى جعل تهديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يبلغ مستوى مختلفا تماما، وهو مستوى لم نشهده حتى الآن. وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزام ثابت بتنفيذ سلسلة من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، وينبغي لها أيضا أن تكون قاطعة في معالجة هذا النوع الجديد من التهديد. وستواصل اليابان التنسيق الوثيق مع البلدان المعنية من أجل اعتماد قرار جديد لمجلس الأمن يتضمن جزاءات إضافية.

وتبين الإدارة العالمية من جانب المجتمع الدولي أن حظر التجارب النووية هي أحد المعايير الدولية الفعلية. وبغية جعل هذا الحظر التزاما قانونيا، فإن البدء المبكر لنفاذ المعاهدة أمر حتمي.

السيد دونيفالو (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في الدورة الحالية، ويتقدم بالتهاني الحارة أيضاً إلى أعضاء المكتب الآخرين. وتثق فيجي في أن اللجنة الأولى ستصل إلى نتيجة ناجحة بفضل قيادتكم القديرة. وأؤكد لكم دعم فيجي وتعاونها الكامل معكم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

وتؤكد فيجي مرة أخرى، الشعور بالقلق الشديد إزاء العواقب الإنسانية للأسلحة النووية والضرر الذي يمكن أن يسببه أي تفجير نووي لصحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية. لقد شهدت فيجي الآثار المباشرة المدمرة والطويلة الأمد للأسلحة النووية على شعبها ونظامها الإيكولوجي. وما زلنا نعاني من تلك العواقب حتى اليوم. لقد شهدت فيجي ومنطقة المحيط الهادئ ما يزيد على ٣٠٠ تجربة نووية فرضت عليها قسراً. ويدفع ذلك التاريخ المؤسف فيجي ومنطقة المحيط الهادئ إلى الإعراب عن مظلماهما وتأييد جميع التدابير التي تهدف إلى تحقيق الإزالة التامة لتلك الأسلحة.

وتؤيد فيجي تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتهيب بالدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أقاليمها. ونرى أن ذلك يُعدُّ خطوة أولى هامة في مسعانا الجماعي نحو نزع السلاح النووي الكامل. وفي عام ١٩٨٥ عقدت بلدان جزر المحيط الهادئ العزم على إبقاء المنطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة راروتونغا. وهي معاهدة تبين التزام ١٤ من دول المنطقة، هي أستراليا، جزر كوك، فيجي، كيريباتي، ناورو، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو وساموا - الإبقاء على المنطقة خالية من الأسلحة النووية، فضلاً عن كونه تدبيراً فعالاً وخطوة أولى هامة نحو عالم خال

وفيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة فإن اليابان تتوقع أن تساعدنا المناقشات التي جرت خلال عملية ما بين الدورات، علاوة على تلك التي جرت في إطار اللجنتين التحضيريتين في التوصل إلى اتفاق لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية في المؤتمر الاستعراضي الثامن المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. ولتعزيز الاتفاقية تؤكد اليابان، في جملة أمور، استعراض عملية ما بين الدورات وزيادة تطوير إطار الاستعراض العلمي والتكنولوجي وتعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني، فضلاً عن تحسين التعاون مع المنظمات الدولية.

وقبل المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر، وإذ تدرك اليابان الاهتمام المتزايد من جانب المجتمع الدولي بمسألة نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، فإنها ترحب بتوصية اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي الثالث، وتؤيد مواصلة مناقشة تلك المسألة بغية تعميق فهمنا المشترك للعناصر الرئيسية، بما في ذلك تحديد الخصائص ووضع تعريف عملي للقوانين وتطبيق القانون الدولي.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على الدور الهام المتوقع لبناء الثقة في ميدان نزع السلاح. وينبغي ألا يُنظر إلى ضمان الأمن الوطني وتعزيز نزع السلاح على أنهما متناقضين لأهما يكملان بعضهما بعضاً في واقع الأمر. ولا شك أن نزع السلاح سيؤدي إلى تحسين البيئة الأمنية الإقليمية والعالمية وتعزيز الثقة بين الدول، وبالتالي يهيئ لمواصلة نزع السلاح. وتدعو اليابان بشدة الدول المعنية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من التوترات في جميع المناطق ذات الصلة، فضلاً عن تقاسم الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عالم سلمي آمن وخال من الأسلحة النووية عبر النهوض بترع السلاح النووي وتعزيز جهود عدم الانتشار التي تركز على معاهدة عدم الانتشار.

الناتج على اقتصادنا ويتسبب في تخلفنا على مدى عدة عقود، فيستحيل علينا بذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيحي على اقتناع بضرورة أن تكون الضمانات المقدمة من المجتمع الدولي كافية لحماية مصالح الدول المماثلة وسلامتها الإقليمية بالمقارنة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وترحب فيحي بتوصية اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعقود في آب/أغسطس في جنيف فيما يتعلق بضرورة عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للشروع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا لحظر تصنيع واستخدام الأسلحة النووية، بما يؤدي إلى إلزاتها تماما.

السيدة سانشيز رودريغيث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يهنتكم الوفد الكوبي، سيدي، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم.

ونؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2) والبيان الذي سيدلى به في وقت لاحق اليوم ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويزداد احتمال نشوب حرب نووية في السياق الحالي للتوترات الخطيرة والمتنامية ويصبح التنبؤ به أكثر صعوبة. ونؤكد القول بأن نزع السلاح النووي يُعد أولوية دولية وينبغي إيلاؤه الاهتمام على أرفع المستويات. وقبل سبعين عاما طالبت الجمعية العامة في أول قرار لها (القرار ١ (د-١)) بإزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية. ولكن اليوم هناك ما يزيد على ١٥٠٠ قطعة من الأسلحة النووية، في حين يستمر تطوير جيل جديد من هذه الأسلحة عن طريق الانتشار الرأسي الذي نادرا ما يتم ذكره. ومن شأن أي تفجير - سواء كان متعمدا أم خلاف ذلك - لجزء ضئيل من هذه الأسلحة أن تكون له عواقب وخيمة على كوكبنا، بما في ذلك إبادة الجنس البشري. ونؤيد التوصية بعقد مؤتمر دولي

من الأسلحة النووية. وبالنسبة لشعب فيجي ومنطقة المحيط الهادئ، فليس مقبولا ما هو دون الحظر الكامل للأسلحة النووية والاتجار بها، علاوة على اتخاذ خطوات ملموسة لتوفير سبل فعالة لإنصاف أولئك الذين يعانون من آثار التجارب النووية. فتلك مسألة أخلاقية وقانونية على حد سواء.

وقد حان الوقت لإبداء القيادة في القضاء على استخدام الأسلحة النووية والاتجار بها وحظرهما. وتؤيد فيجي إبرام صك شامل ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية بهدف سد الثغرة الحالية في القانون الدولي على النحو المتفق عليه في اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعقود في جنيف هذا العام. ولا تود فيجي أن تشهد مرة أخرى العواقب الكارثية والطويلة الأمد التي يمكن أن تسببها الأسلحة النووية لصحة البشر والبيئة والمناخ والإنتاج الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب علينا المضي نحو التزع الكامل للسلاح النووي وحظر جميع أشكال استخدام وتطوير واختبار الأسلحة النووية.

وقد تعهدنا جماعيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بحشد جهود المجتمع العالمي لإنهاء جميع أشكال الفقر ومكافحة عدم المساواة في ذات الوقت الذي لا نسمح فيه بتخلف أحد عن الركب في جميع أنحاء كوكب الأرض. ولا نود نحن في فيجي ومنطقة المحيط الهادئ أن نتخلف عن الركب بسبب حادث نووي أو تفجير متعمد للسلاح النووي في منطقتنا. وبسبب المساحة الشاسعة للمحيط الهادئ وعدم انتظام وجود الدول الساحلية فيها تصبح المنطقة عرضة لخطر نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى ونقل النفايات والمواد النووية عبر مياهنا. وقد يؤدي وقوع حادث نووي في مياهنا إلى القضاء التام على أسباب معيشتنا. وتتسم الدول الجزرية الصغيرة النامية بالضعف، ويساورنا القلق خشية من كابوس محتمل من جراء وقوع حادث واحد قد يؤدي إلى القضاء

للتأكيد على أن كوبا ستواصل دعمها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، التي من شأنها أن تكون إسهاماً حيويًا في تحقيق السلم والأمن لجميع الشعوب في تلك المنطقة.

وترى كوبا أن الضمان الوحيد لمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك من جانب جهات فاعلة من غير الدول، هو القضاء التام على هذه الأسلحة. وبلدنا يلتزم التزاماً راسخاً باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة والاتفاقية المعنية بالأسلحة البيولوجية والتكسينية. وكوبا تعمل في إطار من الامتثال الصارم لأحكام هاتين الاتفاقيتين. ونرفض بشدة أي نوع من القيود والحدود على الصادرات للبلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا لاستخدامها في الأنشطة النووية والكيميائية والبيولوجية، ونطالب بإزالتها فوراً، وذلك تمشياً مع أحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة بالموضوع. وفي الوقت نفسه، نرفض رفضاً قاطعاً تطبيق الجزاءات والتدابير القسرية كوسيلة لتسوية النزاعات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونكرر الإعراب عن الضرورة الملحة لاعتماد خطة عمل لكفالة التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، نأمل أن يساهم المؤتمر الاستعراضي الثامن لتلك الاتفاقية في تعزيزها، وندعو إلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لاعتماد بروتوكول ملزم قانوناً يشمل أركانها الأساسية، ولا سيما التعاون الدولي.

وكوبا تقرر بالتزام حكومة الجمهورية العربية السورية وجهودها القوية وتعاونها المستمر والبناء في عملية تدمير أسلحتها الكيميائية التي حرت في ظروف أمنية معقدة. وتؤكد مجدداً على ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بإنهاء عملية التحقيق الجارية في سوريا بنجاح، على أساس تحليل نزيه وموضوعي

للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ بغية التفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، بهدف إزالتها. ونأمل في اعتماد صك كهذا رسمياً في عام ٢٠١٨ في مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي تعقده الجمعية العامة.

وسيكون حظر الأسلحة النووية خطوة كبيرة إلى الأمام، غير أنها لن تكون كافية لتخليص العالم من الأسلحة النووية – وهو الهدف الذي نصبو إليه.

وكوبا، شأنها في ذلك شأن الغالبية العظمى من البلدان في المجتمع الدولي، ستواصل الدعوة بقوة إلى اعتماد اتفاقية شاملة في أقرب وقت ممكن لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد وتحت رقابة دولية صارمة. ونؤكد مجدداً أنه، ريثما تتحقق إزالة الأسلحة النووية، سندعو إلى معاهدة توفر ضمانات أمنية عالمية غير مشروطة للدول التي لا تمتلك تلك الأسلحة.

وللمرة الثالثة في تاريخ الأمم المتحدة، يكرر الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، التأكيد على تأييد المجتمع الدولي الواسع للأهمية الرئيسية لزع السلاح النووي. فحيازة الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها أمر لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف أو أي عقيدة أمنية. ونحن نرفض محاولات إضفاء الشرعية على الحفاظ على هذه الأسلحة، بما في ذلك من خلال الإعلان المشترك الصادر عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مؤخراً. وسياسة الردع النووي غير مقبولة على الإطلاق، خاصة وأن الدول النووية ما زالت لم تف بعد بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نأسف بشدة لأن المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق رغم ما أبدته الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف في المعاهدة من إرادة وتصميم على إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. ونغتني هذه الفرصة

ونتوقع ذلك. وبموجب هذا الإعلان والقانون الدولي، نطالب بإعادة الأراضي التي تحتلها القاعدة البحرية للولايات المتحدة في غوانتانامو بصورة غير مشروعة رغمًا عن إرادة الشعب الكوبي.

ونكرر اقتراح كوبا الذي يقضي بإنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة يكرس الموارد التي يوفرها نزع السلاح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد لوبان (مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، ووفقاً للتقليد المعمول به في اللجنة الأولى، أود تهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه الدورة للجنة الأولى، متمنياً لكم التوفيق والسداد في توجيه عملها.

بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2)، وأغتنم هذه الفرصة لكي أدلي ببعض العناصر الإضافية بصفتي الوطنية.

حتى يومنا هذا، ما زال العنف المسلح الواسع النطاق يتسبب في قتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، على أساس يومي، حتى أن مناقشة هذه المسألة أصبحت روتينية. والتزاعات الجديدة والتي لم تحل، بما في ذلك في إقليم جمهورية مولدوفا، تهيئ فرصاً للاتجار غير المشروع بالأسلحة وتهريب الأسلحة والمواد الخطرة. ولذلك، فإننا في اللجنة هذه، نتحمل مسؤولية جسيمة لا عن مناقشة تلك المسائل فحسب، بل ولكفالة فعالية عمل تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ولا يزال إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي بمثابة خطوة هامة في سعينا إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وكفالة الاستقرار فيما بين القوى السياسية الرئيسية على الساحة الدولية. ومؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في العام الماضي قد أكد مرة أخرى أن هذه المعاهدة الأساسية لا تقتصر

دون تسييس ويستند، خصوصاً، إلى مصادر موثوق بها للمعلومات.

وكوبا تدعم العمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح. ويجب النظر في آلية نزع السلاح بغية إعادة تنشيطها؛ في جملة أمور، ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأنها مشلولة، وأن السبب في ذلك بالدرجة الأولى هو افتقار بعض الدول إلى الإرادة السياسية.

وترحب كوبا بالبداية التي حققها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ونأمل أن تكون نتائجه أكثر جودة من تلك التي تحققت في السنوات السابقة. وينبغي أن يضع عمله حداً للأعمال السرية وغير القانونية التي يرتكبها الأفراد والمنظمات والدول في مجال نظم تكنولوجيا المعلومات في الدول الأخرى في هجماتها على بلدان ثالثة. فالاستخدام العدائي للاتصالات السلكية واللاسلكية مع الهدف المعلن أو الخفي المتمثل في تقويض الهياكل القانونية والسياسية للدول يشكل انتهاكاً للمعايير المعترف بها دولياً في هذا المجال، وقد تؤدي آثاره إلى توترات وأوضاع غير مؤاتية للسلم والأمن الدوليين.

لقد شرعت كوبا قد شرعت في تنفيذ أحكام اتفاقية الذخائر العنقودية، بعد أن أودعت صك انضمامها في ٦ نيسان/أبريل. ونحن فخورون بالانتماء إلى أول منطقة مكتظة بالسكان من كوكبنا أنشئت كم منطقة خالية من الأسلحة النووية وأول منطقة سلام، بعد إعلان رسمي بهذا الشأن في القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ونطالب بالامتنال لذلك الإعلان الذي يتمثل هدفه في القضاء نهائياً على التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في منطقتنا،

في المعاهدة المعقود في جنيف في آب/أغسطس. ومثلما فعلنا في مؤتمر جنيف، فإننا نعيد اليوم تأكيد أهمية التصديق على المعاهدة من جانب الدول الأخرى، بالإضافة إلى ما يزيد على ٨٠ بلدا ملتزما بالمعاهدة حاليا. ومن الواضح أن المساعي لإنجاح هذه المعاهدة ستقوض ما لم تنضم جميع البلدان إلى إطارها القانوني الدولي لتحديد الأسلحة - وهذا سيناريو لم يكن متصورا عند التفاوض على المعاهدة.

ونشهد جميعا مدى الضرر الذي تسببه الأسلحة التقليدية للسكان المدنيين في مختلف النزاعات، ولعل آخر ما نتوقعه هو تحويل الأسلحة التقليدية الصغيرة إلى الجهات غير المرخص لها، ما يجعل من الصعوبة بمكان أن يتمكن المجتمع الدولي من احتواء الحروب والنزاعات. ويمثل ذلك مصدر قلق خاص بالنسبة لبلدي الذي ما زال يواجه نزاعا انفصاليا في منطقة ترانسنيستريا، وهي منطقة ظلت خارج سيطرة السلطات الدستورية لما يزيد على عقدين من الزمان وتتمركز فيها قوات أجنبية تقوم بمناورات عسكرية بصورة منتظمة. وتمثل مسألة مستودعات الذخائر التي يتعين سحبها من أراضي جمهورية مولدوفا قبل وقت طويل وفقا للالتزامات الدولية مصدر قلق شديد بالنسبة لنا أيضا.

تولت السيدة أوروپلا أريناليس نائبة الرئيس (غواتيمالا) رئاسة الجلسة.

وطوال عملية المفاوضات على معاهدة تجارة الأسلحة وأثناء مؤتمرات الدول الأطراف، فضلا عن المفاوضات في اللجنة الأولى، ما فتئ بلدي يحذر المجتمع الدولي من خطر ما يسمى بالمناطق السوداء لنظم تحديد الأسلحة التي يمكن استخدامها نقاط منشأ وعبور للاتجار الدولي بالأسلحة التقليدية. وقد ازداد ذلك الشاغل نتيجة لنشأة المزيد من يؤر النزاع في منطقتنا. عليه، ولمنع تلك الظاهرة، فإن من الضروري أن تبدي جميع الدول التزامها بالانضمام إلى المعاهدة وتنفيذها،

على الردع عن استخدام الأسلحة النووية وتجنب وقوع كارثة عالمية، بل تشمل أيضاً جعل العالم مكاناً أكثر أماناً.

وجمهورية مولدوفا، شأنها في ذلك شأن الكثيرين في هذه القاعة، تقرر بأهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي مسألة ثبتت أهميتها الحاسمة في النهوض بمعاهدة عدم الانتشار وتنفيذها، إلى جانب أنها حيوية لتثبيت الأمن، لا في الشرق الأوسط فحسب، ولكن خارجه أيضاً. ومرد ذلك أيضاً إلى أننا، كبلد صغير، نؤيد عموماً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وإلى جانب ذلك، فإننا نعتبر أن التدابير الرامية إلى تنفيذ آليات فعالة لمراقبة الحدود، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات، لا بد أن تظل في بؤرة اهتمام لجنتنا، من منظور معاهدة عدم الانتشار أيضاً.

وفي هذا العام، سنتناول في مناقشتنا مرة أخرى مسألة وضع صك ملزم قانوناً بشأن حظر الأسلحة النووية. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا نؤكد على ضرورة تحقيق عالمية تلك المعاهدة. وقد انضمت جمهورية مولدوفا إلى البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الصادر خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر في نيويورك في إطار المناقشة العامة للجمعية العامة. ويتمثل موقف بلادي في أن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية متلازمتان، فهما المعاهدتان الأساسيتان لترع السلاح النووي، وتنفيذهما بالكامل أمر لا غنى عنه للسلم والأمن الدوليين.

وقد انقضت سنتان تقريبا على بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة - كونهما اتفاقا تاريخيا يوفر إطارا قانونيا دوليا لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية ووضع المعايير بغية توفير المزيد من المسؤولية والشفافية في ذلك المجال. لقد أودعت جمهورية مولدوفا صكوك تصديقها على المعاهدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وشارك وفد من بلدي في المؤتمر الثاني للدول الأطراف

بما يمكن من الحد من التهديد المحتمل لهذه المناطق السوداء كما ذكرت آنفا.

عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71/PV.2).

تشكل الانقسامات المتزايدة في أجزاء من العالم مصدر قلق بالنسبة لنا، خاصة ما يتعلق بالقيمة الجوهرية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ونشهد توترات ناجمة عن التفاعلات الطويلة أو قصيرة الأمد. وعليه فإن من المهم أن تتوفر لنا الآليات اللازمة لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية. وقد كان عدم التوصل إلى توافق الآراء في مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ في أيار/مايو خيبة أمل بالنسبة لنا. وبالتالي، يود وفد بلدي أن تشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة بصورة نشطة وإيجابية لبلوغ الهدف النهائي للمعاهدة.

وتشاطر كمبوديا الآخرين الإشادة بميانمار وسوازيلند على تصديقهما مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترى كمبوديا أنه ريثما تصبح المعاهدة عالمية عبر دخولها حيز النفاذ، فإنه ينبغي أن تمتنع الدول عن إجراء تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى من شأنها أن تقوض أهداف المعاهدة. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، فإن الدور الهام الذي اضطلع به النظام العالمي لعدم الانتشار على مدى الـ ٢٠ عاما الماضية يلزمنا بمواصلة تعزيزها.

ولكي نجدد التزاماتنا بما يتسق مع الجهود العالمية هذه، نظمت كمبوديا في عام ٢٠١٤ - بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح - حلقتي عمل متتاليتين إحداهما عن مؤتمر آسيا لعام ٢٠١٤ استجابة لتهديد أو حادث محتمل لمنفجرات المواد الكيميائية أو البيولوجية أو النووية، والأخرى بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقة عمل دولية بشأن الضمانات النووية وبروتوكولها الإضافي في كمبوديا في نيسان/أبريل.

لقد أنشأت جمهورية مولدوفا نظاما وطنيا قويا لتحديد الأسلحة يرمي إلى منع وكبح أي نشاط يتعلق بإساءة استخدام تلك الأسلحة وتصديرها بواسطة جهات فاعلة غير مأذون لها. وأنشأنا سجلا إلكترونيا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدعم من شركائنا الدوليين لضمان تحسين إدارة تلك الأسلحة وتحديد بطريقتنا أكثر فعالية. وبوصفه أحد التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات الوطنية لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والعاملة ضمن نظام إلكتروني متكامل حديث، فإن السجل يسمح بسرعة تبادل البيانات على الصعيدين الوطني والدولي ويوفر قناة آمنة لتبادل المعلومات المتعلقة بنقل الأسلحة. وبوصفنا دولة طرفا في المعاهدة، فإننا نتوخى اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان الامتثال للمعاهدة، وخاصة ما يتعلق بالسمسة وقوائم المراقبة والإجراءات الأخرى.

وأود أيضا أن أشدد على الدور الذي تؤديه المنظمات والترتيبات الإقليمية في إطار التنظيم الدولي لإنتاج الأسلحة والاتجار بها. وهي ترتيبات جدية بالدعم من جانب الأمم المتحدة وينبغي استخدامها منبرا للتصدي لمسألة تحديد الأسلحة بطريقة موجهة أكثر نحو تحقيق الأهداف وتكامل الإطار العالمي تحت مظلة الأمم المتحدة مما يعزز المسؤولية الإقليمية والامتثال الصارم في مناطق معينة. وأخيرا، يؤكد بلدي التزامه بالمثابرة في تعزيز جهود نزع السلاح الدولي وتقديم إسهام عملي تحقيقا لتلك الغاية.

السيد يونغ شان (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم وفد بلدي بالتهنئة الخاصة لرئيس اللجنة الأولى على انتخابه في الدورة الحالية، ويؤكد له تعاوننا ودعمنا الكاملين. وتوיד كمبوديا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان

ذات الصلة بالذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات في الدول الأعضاء المعنية في الرابطة. ويعمل المركز أيضا على تدليل التعاون مع البلدان الأخرى فضلا عن المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وتتشاطر كمبوديا مشاعر القلق إزاء صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة، فضلا عن تكديسها المفرط وانتشارها دون أي ضوابط في العديد من مناطق العالم. وهذا هو السبب في انضمام بلدي إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا في دعوة الأمانة العامة إلى تعزيز القدرات من خلال التعليم ومساعدة الدول الأعضاء بإطلاعها على أفضل الممارسات في مجال إدارة المخزونات وضمان أمنها المادي.

واعترافا بخطورة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، أدمجت كمبوديا برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في خطتها الوطنية بغية إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لكفالة تحقيق السلام والأمن في البلد. وقد أحرزنا هذا التقدم السلس في إدارة الأسلحة الصغيرة بفضل المساعدة المقدمة من شركائنا في الحوار، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان، وبفضل قانوننا الوطني المتعلق بإدارة الأسلحة والمتفجرات والذخائر، والذي اعتُمد قبل ١٠ سنوات. وساعد نجاح إدارتنا للأسلحة في تحقيق الاستقرار في البلد وبالتالي الإسهام في التنمية الاقتصادية.

وفي آذار/مارس، استضافت كمبوديا حلقة عمل مولها الاتحاد الأوروبي وجرى خلالها استعراض صكوك الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، ولا سيما معاهدة تجارة الأسلحة، والخبرات الإقليمية في مراقبة حركة الأسلحة الصغيرة، وتمت صياغة مشروع اتفاقية كمبوديا لمكافحة الاتجار

وفيما يتعلق بالجهود الإقليمية، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أمر أساسي بالنسبة لجنوب شرق آسيا على النحو المكرس في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا). وبالتالي، فإننا نعمل على تعزيز المنطقة بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية عن طريق تحديد واستعراض خطة عملها من وقت لآخر. وما نزال نحرز تقدما لضمان توقيع معاهدة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولا يزال وجود الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب يشكل تهديدا للأمن البشري وخطة التنمية الوطنية. وبوصفها بلدا يمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، فإن كمبوديا أحد أكثر البلدان تلوثا بالألغام الأرضية، وما زالت تعاني من جراء الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات المخبأة تحت الأرض، سواء في المناطق الزراعية أو على الحدود. وبالرغم من أن ضحايا هذه المتفجرات والألغام أقل عددا حاليا مما كانوا عليه في العقود الماضية، لا تزال كمبوديا بحاجة إلى تنفيذ أنشطتها في مجال إزالة الألغام والإسراع بها. وعليه، فإننا نواصل التعويل على الدعم المقدم من الوكالات وشركائنا في الحوار.

وتولي كمبوديا أهمية كبيرة لاتفاقية أوتاوا وتشيد كثيرا بالتضامن القوي الذي أبدته جميع الدول الأطراف في تلك الاتفاقية، فضلا عن جميع الجهات والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين الذين أسهموا بصورة جماعية في إيجاد عالم خال من الألغام. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المقرر عقده بسانتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر.

وإدراكا منها لضرورة التصدي للمسائل المتعلقة بالألغام على الصعيد الإقليمي، ترحب كمبوديا بالافتتاح الرسمي لمركز الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للرابطة ومقره في بنوم بنه في أيار/مايو بوصفه مركز امتياز إقليمي معني بالجوانب الإنسانية

فائدة حيث إنها توفر استجابة ملائمة وجماعية، ستتيح تنظيم وتبسيط واردات وصادرات الأسلحة وعمليات النقل الدولي لها. كما نرحب بعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدة، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس في جنيف، وندعو جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الدول، إلى إبداء المسؤولية والالتزام من أجل تنفيذها بصورة كاملة.

ونحن على ثقة بأن معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه سيتيحان تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية إذ أنهما يكملان الصكوك دون الإقليمية القائمة، ولا سيما اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، التي اعتُمدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ومن شأن تنفيذ هذه الصكوك ورصدها أن يُمكن مؤسساتنا الوطنية، مثل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والهيئة العليا لمراقبة استيراد الأسلحة واستخدامها، من كبح آفة انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وتجنب عواقبهما، مثل الهجمات الإرهابية وعدم الاستقرار وانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان والتهديد الاجتماعي والاقتصادي لدولنا.

يود وفد بلدي التأكيد مجدداً على أهمية دور ومكانة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بالمؤتمر الوزاري الثامن بشأن تلك المعاهدة، المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر في نيويورك. بيد أننا لا نزال نستنكر عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ بعد مرور ٢٠ عاماً على اعتمادها. وبينما نرحب بالتصديقات الأخيرة، بما فيها تصديق أنغولا وسوازيلند وميانمار، فإننا ندعو الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى تحمل مسؤوليتها حيث إن تصديقها

بالأسلحة الصغيرة. ونعتقد أن هذه الاتفاقية ستكمل معاهدة تجارة الأسلحة وتعزز قدرات الدول الأعضاء في الرابطة على الكشف عن عمليات تهريب الأسلحة في المنطقة وتتبعها.

ويعتقد وفد بلدي أننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن المضي قدماً في إجراء مفاوضات مثمرة لمنع انتشار الأسلحة وتجنب استخدامها كوسيلة لمعالجة النزاعات المستعرة في أنحاء العالم.

السيد تيارى (بوركنيا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بوركنيا فاسو أن يهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. كما نتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لهم تعاون وفد بلدي الكامل لإنجاح هذه الدورة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يشكل مصدر قلق حقيقي بالنسبة لبوركينا فاسو، كما أنه يمثل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في أفريقيا، وبخاصة غرب أفريقيا. وهذا هو السبب في أن بلدي لم يتخل قط عن التزامه ولم ييخل بموارده في سياق مكافحة الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة الصغيرة، التي تشكل قنوات الإمداد الرئيسية المستخدمة في حالات التمرد ومن جانب الإرهابيين والجماعات المسلحة المختلفة.

ونشيد، عن حق، بعزم جميع الدول وإرادتها السياسية، والتي أثبتت جدوى الجهود المتعددة الأطراف في تحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة بتحديد الأسلحة، وكذلك في تحقيق خفض كبير في عدد النزاعات وتعزيز السلام والأمن الجماعي، من خلال دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وستكون تلك الخطوة نحو الأمام ذات

والآثار الإنسانية للأسلحة النووية، والزيادة الهائلة في الإنفاق العسكري، والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية، وسباق التسلح في الفضاء الخارجي، والقدرات الجديدة لشن هجمات باستخدام الحاسوب وهجمات إلكترونية، واستخدام الطائرات المسلحة المسيرة من دون طيار.

ونؤكد مجددا دعمنا لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، بهدف إجراء إصلاح شامل لمؤتمر نزع السلاح لتمكينه من الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي وتحسين أساليب عمله وتوسيع عضويته لاستيعاب التشكيلة الجديدة للعالم.

إن العام الأول لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلب منا الالتزام بقوة بتنمية المجالات المسؤولة عنها لجنتنا: وهي نزع السلاح والأمن الدولي.

وتذكر بوركينا فاسو بالصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وتغتني هذه الفرصة لدعوة المجتمع الدولي ليشترك على نحو متزايد في عملية حقيقية لترع السلاح من شأنها تحرير موارد مالية كبيرة للتنمية. يعزز الهدف ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة موقف أن المجتمعات السلمية ضرورية للقضاء على الفقر وبناء عالم مزدهر، وتعزيز التعاون والحفاظ على الكوكب. وما زلنا مقتنعين بأن الفقر هو عدو البشرية الأول. ولذلك السبب سيكون العمل من أجل القضاء على الفقر أفضل وسيلة تقوض أساس الحرب والحاجة إلى التسلح.

وفي ختام بياني، نؤكد مجددا إيماننا بترع السلاح العام الكامل، وهو ما من شأنه أن يشكل تديرا مفيدا لصالح البشرية جمعاء، ونأمل في أن يكون عمل هذه الدورة أساسيا لإحرازنا تقدم صوب القضاء على التهديد النووي وتخفيض الأسلحة.

أمر لازم لدخول المعاهدة حيز النفاذ، لكي يتمكن هذا الصك، في المستقبل القريب، من الوفاء بالدور الذي أسندناه إليه جميعا. كما يرحب وفد بلدي بوجود معاهدات تنص على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك أفريقيا، من خلال معاهدة بليندابا. وهذه المعاهدة تدل على التزام الدول الأفريقية بتعزيز نظام عدم الانتشار والنهوض بالتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وذلك للاستفادة من أي فرص توفرها لتحقيق التنمية. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على الحاجة إلى إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، وفقا للقرار ٦٦/٥٠ وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠١٠. ونأمل أن تؤدي المناقشات التي بدأت تحت رعاية الميسر إلى عقد ذلك المؤتمر في القريب العاجل.

ويتجلى التزام بوركينا فاسو بترع السلاح النووي وعدم انتشاره في تقيدها بمختلف الصكوك القانونية ومن خلال تنفيذها. وبالإضافة إلى اعتماد قوانين ولوائح ملائمة، فإن بلدي يكفل أن يتحمل مسؤوليته بإنشاء هياكل للمتابعة، مثل الهيئات الوطنية للطاقة النووية عن تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والهيئة المعنية بالأمان النووي والحماية من الإشعاع. كما أننا نعكف على إنشاء هياكل وطنية جديدة بغية تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

تذكر بوركينا فاسو أن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح هما أهم محفلين تجرى فيهما مفاوضات متعددة الأطراف بشأن قضايا نزع السلاح. بيد أن الجمود الذي يعاني منه هذان المنتدىان منذ أكثر من عقدين من الزمن أمر مؤسف. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو المجتمع الدولي بأسره إلى تجاوز مختلف وجهات النظر المتباينة وإبداء استعداد أكبر لإظهار الالتزام والمرونة والانفتاح من أجل معالجة التحديات الأمنية الجديدة، ولا سيما القضاء التام على الأسلحة النووية،

أعوام التي امتدت من ٢٠٠٦-٢٠١٦، كانت هناك ٢٥ حالة من حالات التهريب غير المشروع للمواد المشعة، ١١ حالة منها في أراض جورجيا المحتلة.

ونشعر أيضا بقلق عميق إزاء التطورات العنيفة والحالة الأمنية في العراق وسورية. فعقب الغارات الجوية التي شنت مؤخرا على قافلة المعونات الإنسانية في شرق مدينة حلب، توقفت جميع القوافل الإنسانية عبر خطوط القتال في سوريا. وقوض ذلك بشكل كامل كل ما تحقق من خلال العمل الشاق والآلام. ومن الأهمية بمكان استعادة الظروف التي تسمح باستئناف تقديم المعونات الإنسانية لإيصال المعونات إلى الشعب السوري. وندين بأشد العبارات جميع أعمال الإرهاب والعنف الخسيسة ضد السكان المدنيين. ولن نتصالح من وضع حد للأعمال العنيفة وعكس اتجاهها ومنع وقوعها إلا ببذل جهودنا المشتركة وبالتزامنا. وكما شهدنا بالفعل، فإن الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش، لا تهدد الدول في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضا الدول في أوروبا.

وخطر الإرهاب النووي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة قد أصبح من أهم التحديات التي تواجه أمننا المشترك. واحتمال وقوع هذه الأسلحة في أيدي جهات غير مرخص لها يبعث على القلق بالفعل. وفي ذلك الصدد، يجب أن يبرز الامتثال التام للالتزامات المترتبة بموجب الترتيبات الدولية ذات الصلة بهذا الشأن - مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وغيرها - بوصفه من الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي.

والتهديدات التي تشكلها الأسلحة والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية لا تزال في صدارة جدول أعمال الأمن الدولي. ونظرا لأهمية المسألة، تتعاون جورجيا

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم، ونتطلع إلى قيادتهم القديرة. وأؤكد لهم تعاون وفد بلدي الكامل.

وغني عن القول إن التهديدات والتحديات الأمنية التي يواجهها مجتمعنا اليوم غير متناظرة ويتسم طابعها بالتعقيد والديناميكية وعبور الحدود. وقد أضطر إلى تكرار نفسي وقول بعض الأشياء التي ذكرتها من قبل، ولكن هذا هو الطابع المؤسف للمسائل العالقة وطابع عملنا في اللجنة الأولى، إذ نسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء والخروج بدعم سياسي فيما بيننا، نحن الدول الأعضاء، بشأن التهديدات وتحديد تدابير للتصدي لها.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2)، وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية.

إن الممارسة الأخيرة المثيرة للقلق والمتمثلة في تغيير الحدود الدولية بالقوة تمثل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار وتقوض المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية. ويواجه الأمن الأوروبي التهديد بسبب عدوان روسيا المستمر ضد أوكرانيا. وتذكر اللجنة جيدا أن هذه الحالة ليست حالة منعزلة في منطقتنا. و ٢٠ في المائة من أراض بلدي لا يزال تحت الاحتلال العسكري غير القانوني. ومنذ الغزو العسكري في عام ٢٠٠٨، تزايد تعزيز القوات العسكرية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي واتفاق وقف إطلاق النار المكون من ست نقاط، مما يشكل تهديدا خطيرا على أمن بلدي ورفاه مواطنيه. وعلاوة على ذلك، ما دامت الآليات الدولية غائبة تماما من الأراضي المحتلة، لا توجد أي ضمانات لمنع نقل الترسنات العسكرية، بما في ذلك نظم الأسلحة الأكثر خطورة، إلى الجماعات الإرهابية أو الإجرامية. وفي الواقع، خلال فترة ١٠

أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية ولتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني.

وتشاطر جورجيا بشكل تام النهج العامة للمجتمع الدولي إزاء مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ويمثل التراكم المفرط للأسلحة والذخائر التقليدية وانتشارها بدون أي ضوابط، تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. واعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، التي تهدف إلى تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، إنجاز دبلوماسي تاريخي ونجاح توج التصميم وسنوات من جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز السلام والأمن العالميين. ويوصف جورجيا أحد الدول الراحبة للعملية التي بدأت في عام ٢٠٠٦، وبوصفها من الموقعين على المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، فإنها على اقتناع بأن هذا الصك الملزم قانونا لديه إمكانية حقيقية للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والمساهمة حقاً في تحقيق الأهداف الإنسانية، وبشكل عام تعزيز السلام والأمن العالميين.

ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان ليدافع المجتمع الدولي عن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للجنة الأولى، بالإضافة إلى انهماكها في طرح المبادرات والأفكار للتصدي لمعالجة المشاكل القائمة في مجالات الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار، أن تبذل قصارى جهدها لمعالجة التهديدات التقليدية للأمن على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية - وهو تهديد يمكن أن يقوض النظام الدولي القائم للدول.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة اللجنة الأولى. ونكرر تأكيد أهمية الدور الذي لا تزال تقوم به اللجنة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليشكر الرئيس السابق، سعادة السيد كاريل

تعاوننا نشطا مع الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، في إطار مراكز التميز في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، من أجل تعزيز نهج متكامل في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جميع أنحاء مناطق جنوب شرق أوروبا والقوقاز ومولدوفا وأوكرانيا. وبهدف الإسهام في نجاح هذا المشروع، تم افتتاح الأمانة الإقليمية للشؤون الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وبشرت عملها بنجاح في جورجيا.

ولتعزيز المواضيع ذات الصلة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في الأمم المتحدة، أنشأت حكومات جورجيا والمملكة المغربية وجمهورية الفلبين فريق أصدقاء الأمم المتحدة المعني بالتخفيف من حدة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وإدارة الشؤون الأمنية. وفريق أصدقاء الأمم المتحدة المعني بالتخفيف من حدة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وإدارة الشؤون الأمنية متددى للتشاور والحوار يهدف إلى إدماج عنصر المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وإدارة الشؤون الأمنية في الهيكل الأمني الدولي، وتوعية الدول بأهمية التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وإدارة الشؤون الأمنية، وتعزيز التعاون الإقليمي من أجل التغلب على تحديات المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وسيقوم أيضا بتعزيز الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات وتطوير القدرات فيما بين الدول الشريكة وتشجيع تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة ذات الصلة. وفي الأسبوع الماضي، عقد حدث جانبي هنا في المقر نظمه فريق الأصدقاء الذي ذكرته سابقا للتوعية بالمخاطر الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية، بما في ذلك احتمال استخدام الإرهابيين للتطورات التكنولوجية الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي لإيصال المواد الكيميائية

جميعها، يتوخى الحذر بشدة إزاء عدم إحراز تقدم في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، الأمر الذي يمكن أن يُنسب إلى تردد بعض الدول الأعضاء وعدم تعاونها وهي، بالمناسبة، تملك هذه الأسلحة. ولذلك، ننضم إلى الوفود الأخرى في التأكيد على أن القضاء التام على أسلحة الإرهاب هذه هو الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها.

ويشكك استمرار وجود هذه الأسلحة في التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق نزع السلاح الكامل. وفي حين نقر بالشواغل الأمنية التي تروج لها هذه الدول الحائزة، فإننا نرى أن الآثار الإنسانية الكارثية المحتملة لاستخدام هذه الأسلحة ينبغي أن تكون حافزاً لنا للقضاء عليها نهائياً. ومما يثير القلق العميق في هذا المجال تزايد انخراط الجهات من غير الدول والمتطرفين الذين يمكنهم الحصول على هذه الأسلحة الفتاكة واستخدامها ضد السكان مع الإفلات من العقاب. وإذا حدث ذلك، فلا نلومن إلا أنفسنا لأننا أحققنا بشكل جماعي في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

إن وفد بلدي يدعم دعماً كاملاً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ويعتقد أن نهجاً إقليمياً من هذا القبيل سيُلزم الدول باحترام إعلان لانونوية الأراضي الواقعة في هذه المناطق. وتفتخر بوتسوانا بأنها مرتبطة بمعاهدة بليندابا التي جعلت قارتنا، أفريقيا، منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونثني على المناطق التي أنجزت مهمة ضخمة مماثلة ونحث تلك التي تخلفت عن الركب على تسريع العملية، وذلك على الأقل من أجل الأجيال المقبلة.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحدياً جسيماً وخطيراً آخر يهدد عصرنا. إن التكديس والانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة

يان غوستاف فان أوستيروم، سفير مملكة هولندا، على قيادته الفعالة لأعمال اللجنة الأولى في دورتها السبعين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على الترتيب (انظر A/C.1/71/PV.2).

أود أن أبدأ بإعادة التأكيد على الأهمية التي توليها بوتسوانا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن مسألة نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين ينبغي أن تستمر في احتلال مكانة بارزة على جدول أعمال الأمم المتحدة مادام لم يتحقق السلام والاستقرار.

وما دام العالم لا يزال منشغلاً بمختلف النزاعات والتهديدات للسلم والأمن الدوليين، فإن الأهداف والغايات النبيلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستظل مجرد حلم. وثمة شعور مشترك بأن السلام والأمان والاستقرار شروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

ولا تزال بوتسوانا تشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات العديدة الخطيرة للسلم والأمن الدوليين في العديد من أنحاء العالم، والتي يمكن القول بأنها تمثل التحدي الأكبر للتنمية البشرية. إننا نشهد زيادة مفزعة في عدم الاستقرار وانعدام الأمن والنزاع العنيف والذي يؤدي غالباً إلى دمار لا يوصف ونزوح المجتمعات المحلية بفعل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والهجمات على الحريات الأساسية للشعوب.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية وآفة الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدفعها وتسليح الفضاء الخارجي، هي بعض التحديات التي لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن والاستقرار، بل وللتنمية. ووفد بلدي، شأنه شأن معظم الوفود إن لم يكن

لمن هم في حاجة إليها لكي يتمكن من الاستفادة إلى أقصى حد من برنامج العمل والصكوك المرتبطة به.

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً دعمه المستمر لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة التحديات المتصلة بالسلام والأمن. وقد أشارت الاستعراضات الأخيرة، مثل استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة وغيره، إلى حدوث نقلة نوعية حيث أكدت الدول الأعضاء على تقديم العمل الوقائي على طريقة رد الفعل. وهذا أمر مشجع وينبغي أن يؤذن بنهج جديد حيال هذه المسائل الهامة.

وأخيراً، نتمنى لجميع أعضاء اللجنة الأولى مداولات مثمرة. ويحدونا خالص الأمل والرجاء في أن تتمكن اللجنة، تحت قيادة رئيسها وبروحها الإيجابية وتصميمها المعتادين، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القرارات كما فعلت في الماضي.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): هنئ الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم ونؤكد لهم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

وتؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

لا يزال دعم الهند ثابتاً لترع السلاح النووي على الصعيد العالمي بصورة غير تمييزية ويمكن التحقق منها وفي إطار زمني محدد. ويمكن تحقيق ذلك الهدف باتباع عملية تدريجية تستند إلى التزام عالمي وإلى إطار متعدد الأطراف، متفق عليه وذي طابع عالمي ويتسم بعدم التمييز. ويمكن لإجراء حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يبني الثقة والطمأنينة. وتقليص أهمية الأسلحة النووية في الشؤون الدولية والمذاهب الأمنية، بهدف زيادة القيود على استخدام الأسلحة النووية، يمكن أن يكون خطوة أولى أساسية. وتحتاج البيئة

والأسلحة الخفيفة في العديد من أنحاء العالم يثيران بالغ القلق. ولا شك في أن هذه الأسلحة تشكل أكبر خطر على السلم والاستقرار والأمن في جميع أنحاء العالم. فآثرها السلبي، حتى على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واضح لا سيما في البلدان النامية.

واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤدي إلى إدامة الشر المزدوج المتمثل في التراع والجريمة، ويدفع المجتمع الدولي ثناً باهظاً في سعيه إلى تنفيذ تدابير للاستجابة. ونؤيد في ظل هذه الخلفية تمام التأييد الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك الصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ومع ذلك، فإننا نقدر تماماً أن تحقيق أهداف برنامج العمل لا يزال يشكل تحدياً بسبب محدودية الموارد والقدرات المتباينة للدول.

وبالإضافة إلى الأسباب المذكورة آنفاً، فقد أكد الاجتماع السادس للدول لفترة السنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي عقد في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، حقيقة أن التطورات الجديدة في مجال صنع وتكنولوجيا وتصميم الأسلحة لها آثار ضارة كبيرة على كفاءة تطبيق أو تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب. ولذلك، لا يزال من الضروري تنفيذ برنامج العمل وتعزيز الصك والنظر في أساليب جديدة، إذا لزم الأمر. ونحيي الروح الإيجابية التي أدت إلى الاحتتام الناجح للاجتماع السادس لفترة السنتين، ونأمل أن ننقل هذا الزخم إلى مؤتمر الاستعراض القادم في عام ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، نناشد الشركاء المتعاونين توفير الوسائل التقنية والمالية وبناء القدرات

فخلال السنة الماضية، أصبحت الهند عضواً في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وانضمت إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك.

لقد أسهمنا في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز معايير السلامة النووية والمعايير الأمنية من خلال مختلف برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب بنتائج مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن العاصمة في ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل ممارسة أقصى درجات اليقظة لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة. وستكون الهند مستعدة لاستضافة مؤتمر في عام ٢٠١٨ يهدف إلى تعزيز العزم الدولي على مواجهة التحدي المتمثل في صلة الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية مثالان جديران بالاهتمام للمعاهدات العالمية غير التمييزية من أجل القضاء التام على فئتها من أسلحة الدمار الشامل. وقد أكملت الهند التزاماتها بتدمير مخزونها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. إن تدمير الدول الأطراف الأخرى في الوقت المناسب لمخزونها المتبقية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على مصداقية وسلامة الاتفاقية.

وقد أسهمت الهند في الجهود الدولية التي بذلت تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتدمير مخزونات سورية المعلن عنها من الأسلحة الكيميائية. وبطبيعة الحال، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع الدائر، مسألة مثيرة للقلق.

ونشاط الاهتمام الواسع النطاق فيما بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بتعزيز فعالية تنفيذ الاتفاقية

الدولية المعقدة الراهنة إلى تدابير تعزز الثقة الاستراتيجية على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى وقوف المجتمع الدولي صفاء واحداً ضد أولئك الذين تريد انتهاكاتهم المستمرة من التهديدات النووية ومخاطر الانتشار.

وتعتبر الهند أن مؤتمر نزع السلاح يمثل المحفل الملائم للشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وقد أيدنا القرار ٣٤/٧٠ وورقة العمل CD/2067، اللتين قدمتهما الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١، دعماً لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية.

ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، تؤيد الهند بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس الولاية المنصوص عليها في الوثيقة CD/1299. وقد رحبت الهند باعتماد التقرير (A/70/81) بتوافق الآراء، وهو التقرير الذي قدمه "فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة"، المنشأ عملاً بالقرار ٥٣/٦٧. وتشاطر مشاعر خيبة الأمل المنتشرة على نطاق واسع لأن إحدى الدول تواصل عرقلة بدء هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

وبوصف الهند دولة نووية تتحلى بالمسؤولية، يظل مبدأ الهند النووي هو التأكيد على سياسة الرادع الأدنى ذي المصداقية، وذلك بالاقتران مع موقف مؤداه عدم البدء باستعمال هذه الأسلحة وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وما برحنا ملتزمين بالإبقاء على الوقف الطوعي من جانب واحد للتفجيرات النووية التجريبية. وتؤيد الهند تعزيز الأهداف العالمية لعدم الانتشار، ولذلك نشارك بنشاط في نظم مراقبة التصدير المتعددة الأطراف.

من حيازة أسلحة الدمار الشامل“. كما إننا سنقدم مشروع مقرر بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح. وستوسع فيما يتعلق بهذه المسائل أثناء المناقشة المواضيعية.

السيد مورا (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): تعرب ملاوي عن تهنيتها الحارة للسفير صبري بوقادوم، الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، على توليه رئاسة اللجنة الأولى للدورة الحادية والسبعين. وتغتنم ملاوي هذه الفرصة لتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وتعرب عن تقديرها لسلف السيد بوقادوم، السفير فان أوستيروم، ممثل مملكة هولندا، على إسهامه وأفكاره البناءة كرئيس خلال الدورة السبعين للجنة. كما تعرب ملاوي عن تقديرها للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، على ملاحظاته المدروسة (انظر A/C.1/71/PV.2)

وتؤيد ملاوي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على الترتيب (انظر A/C.1/71/PV.2)

لقد دعا أول قرار اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٤٦ إلى: ”إزالة الأسلحة الذرية، وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل، من الترسانات الوطنية“ (القرار ١ (د-١)، الفقرة ٥ (ج)). وتتخذ الجمعية العامة في كل عام، ما بين ٤٠ إلى ٥٠ قرار بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار بأغلبية الأصوات أو بتوافق الآراء، محولة اللجنة الأولى إلى آلة لإنتاج القرارات تقدم منها قرارات مكررة وزائدة عن الحاجة ويصوت عليها سنة بعد سنة.

وإذ أن اللجنة الأولى تتيح فرصا كثيرة من حيث المبدأ، فإنها كثيرا ما لا تستفيد من إمكاناتها. فهناك خلاف بشأن

وتحسينها عن طريق بروتوكول تم التفاوض بشأنه لذلك الغرض. ونعتقد أن هذه خطوة ضرورية في ضوء التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن اتجاهات الانتشار، بما في ذلك التهديد الذي يشكله الإرهابيون والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول الذين يسعون إلى الحصول على العوامل البيولوجية أو التوكسينات. وتشارك الهند بنشاط في العملية التحضيرية المفوضية إلى مؤتمر الاستعراض الثامن المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

إن للهند مصالح إنمائية وأمنية حيوية في الفضاء، بوصفها دولة رئيسية مرتادة للفضاء. وتؤيد الهند تعزيز النظام القانوني الدولي لحماية وحفظ إمكانية وصول الجميع إلى الفضاء والحيلولة دون تسليح الفضاء الخارجي، من دون استثناء. إننا نؤيد النظر الموضوعي في بند جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من أن الشفافية وبناء الثقة ليسا بديلا عن الصكوك الملزمة قانونا، إلا أنهما يؤديان دورا مفيدا وتكميليا.

وتواصل الهند الإبقاء قيد الاستعراض معاهدة تجارة الأسلحة من منظور دفاعنا وأمننا ومصالح سياستنا الخارجية. وفي نفس الوقت، تواصل الهند تعزيز ضوابطها لتصدير منظومات الأسلحة التقليدية وقد شاركت في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتولي الهند أهمية لعملية الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبعقد مؤتمر استعراض مثمر في وقت لاحق من هذا العام. ونرحب بتوافق الآراء حول الوثيقة الختامية للاجتماع السادس الذي يعقد كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي عقد في حزيران/يونيه.

وكما حدث في السنوات السابقة، ستقدم الهند ثلاثة مشاريع قرارات بعنوان ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“ و ”تخفيض الخطر النووي“ و ”تدابير لمنع الإرهابيين

وأحث اللجنة على الاستفادة من الفرصة التي أتاحتها اعتماد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لمساعدتنا على إعادة توجيه طاقاتنا وخبراتنا التقنية والمالية من بناء المزيد من الأسلحة إلى زيادة التنمية.

وتظل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية منذ بدء نفاذ معاهدة بليندابا، التي وقعت عليها ملاوي. ونؤكد للجنة أن بلدنا سيواصل مراعاة واحترام هذه الصفة. ومرة أخرى، نغتنم هذه الفرصة لتشجيع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في البروتوكول الثاني، على أن تفعل ذلك، وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذها السريع.

فالأسلحة النووية تشكل تهديداً آتياً ووجودها للبشرية وغني عن القول أن استخدامها انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ومعايير الحضارة وجريمة نكراء ضد الإنسانية.

ونود أن ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى النظر في العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام لها، وإلى اتخاذ تدابير تهدف إلى التخلي الطوعي عن هذه الأسلحة وتفكيكها. ويسرنا أن نلاحظ أن بعض البلدان تقوم بذلك بالفعل ونشيد بها على ذلك.

وترحب ملاوي باستمرار النظر في العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، بما في ذلك المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد في المكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤، والاجتماعات اللاحقة ذات الصلة. وتظل ملاوي ملتزمة بدعم حكومة النمسا بشأن التعهد الذي قطعتة في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتؤيد ملاوي الاقتراح الذي حظي بتأييد واسع النطاق من أجل وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، وستؤيد أي قرار يُقدم من أجل إنشاء ولاية تفاوضية لهذا الصك.

التصورات بين الدول الأعضاء؛ والطريقة التي ترى بها إحدى الدول العناصر والتحديات التي تواجه أمنها غالباً ما تختلف اختلافاً كبيراً عن الطريقة التي ترى بها الدول الأخرى أوضاعها الخاصة أو الوضع العالمي. ولذا فإن المناقشة في اللجنة الأولى جامدة إلى حد كبير، مع اعتراف محدود بمنظورات الدول الأخرى وانعدام المرونة في دراسة المنظور الخاص بأي دولة.

وقد أصبحت بعض الدول متخندقة في مواقفها ولا تستمع إلى حجج أو اقتراحات الدول الأخرى. وهي ترفض معايير الأغلبية، التي توصلت إلى تفاهم مشترك من خلال نقاش وحوار وتنازلات، وتعارض القرارات التي لولا ذلك لأظهرت توافقاً في الآراء بشأن مسائل عديدة متصلة بترع السلاح. وفي المقابل، أدت هذه المواقف المتصلبة إلى عدد من القرارات الجامدة. فقد ظلت المفاوضات المتعددة الأطراف لترع السلاح في حالة جمود لفترة طويلة جداً. ويجب علينا ألا نسمح لعدد قليل من الدول بمواصلة بناء وتحديث ترساناتها النووية مع إفلات من العقاب.

ويفترض أن تتيح اللجنة الأولى مجالا للدول لمناقشة مواقفها بشأن المسائل المتعلقة بترع السلاح والعمل معا للتوصل إلى حلول توفيقية واقتراح لغة أو أدوات لتحسين فهم القضايا ومعالجتها. وينبغي لها أن تتيح الفرصة للدول لبناء توافق في الآراء بشأن القضايا والتوصل إلى تفاهم مشترك على المبادئ والاتفاق على قواعد السلوك. واعتقد هذا هو السبب الذي وجدت اللجنة من أجله - لبناء توافق في الآراء. وبالفعل، ينبغي للحكومات مناقشة أفضل السبل للتوصل إلى ترتيبات أمنية تعاونية لتقليل الإنفاق على الأسلحة، والحد من إنتاج وتجارة وتخزين الأسلحة، وزيادة الأمن العالمي، بدلا من ضمان الأمن من خلال حجم ترساناتها. ويمكن استخدام ذلك التوافق لاحقا في محافل نزع السلاح الأخرى، مثل مؤتمر نزع السلاح، حيث يجري التفاوض على معاهدات نزع السلاح.

ترى البرتغال أن إيجاد عالم أكثر أمناً وسلاماً يتطلب أن يكون هناك إطار متين من معاهدات ومؤسسات نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تحترم تماماً المبادئ الرئيسية للشمول وتعددية الأطراف، مع التقيد الصارم بحقوق الإنسان العالمية والقانون الدولي الإنساني. ونرى أن هذه الأمور تمثل الشروط المسبقة لتعزيز فهم مشترك للتحديات الأمنية الراهنة وإحراز تقدم صوب بلوغ هدفنا المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدوليين على نحو مستدام. وتشكل الأمم المتحدة الجهة الفاعلة الرئيسية في تعددية الأطراف الفعالة. وفي هذه الأوقات المعقدة والمضطربة، فإن دور المنظمة أساسي ويجب زيادة أهميته من أجل معالجة التحديات الأمنية المشتركة وإدارة المسؤوليات المشتركة المتعلقة بنزع السلاح واستنباط إجراءات جماعية في مجال عدم الانتشار.

وتؤكد البرتغال من جديد التزامها بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي حين يشكل هذا الهدف حتمية أخلاقية، فإن طريقة تحقيقه بصورة واقعية لا تزال مسألة لم تُحسم بعد. ونرى أن أفضل سبيل لإحراز تقدم ملموس في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح لا يزال يتمثل في اتباع نهج تدريجي، يجمع بين تدابير فعالة متوازنة ومتزامنة، قانونية وغير قانونية على حد سواء، مع مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية والدولية المشروعة. بيد أنه لا ينبغي لهذه المفاوضات أن تقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تزال تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار.

ومن المؤسف للغاية أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية خلال مؤتمر استعراض المعاهدة في العام الماضي، ولكن ينبغي ألا ينتقص ذلك من مصداقية وأهمية المعاهدة نفسها. ونود أن نؤكد على أهمية أن تسفر الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار عن نتائج

وفيما يتعلق باعتماد اتفاقيات عدم الانتشار وتنفيذها، فإن ملاوي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتفي تماماً بشروط هذه المعاهدات. وتعلق ملاوي أهمية على تنفيذ جميع أحكام هذه المعاهدات المتعددة الأطراف، بما فيها تلك التي تشمل نزع السلاح النووي. كما تعكف ملاوي على إنشاء لجنة تقنية لاعتماد قواعد وأنظمة وطنية لكفالة الامتثال للالتزاماتها بموجب المعاهدات الجديدة المتعددة الأطراف لعدم الانتشار. وملاوي ملتزمة بالتعاون المتعدد الأطراف في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في مجال عدم الانتشار وتعزيز التعاون الدولي للأغراض السلمية وتقديم ما يكفي من الموارد والمساعدة إلى البلدان النامية.

إن البلدان النامية، مثل ملاوي، بحاجة إلى هذه المساعدة وترحب بها. وقد حددت ملاوي السبل الملائمة للعمل مع دوائر الصناعة والمواطنين وتوعيتهم بصفة مستمرة بالتزامهم بموجب قوانين نزع السلاح وعدم الانتشار.

ختاماً، ستواصل ملاوي دعم تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية على جميع المستويات، حيث سيسهم هذا النهج في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل هناك خطر حقيقي من استخدامها مجدداً. ومن ثم، فهناك حاجة ملحة إلى حظرها.

السيدة بوكارينيو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ رئيس اللجنة الأولى ونواب الرئيس على انتخابهم وأؤكد لهم الدعم الكامل من جانب وفد بلدي.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2)، وأود أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية.

لضمان رصد أي تجارب نووية يتم إجراؤها. كما نرحب بتصديق أنغولا وسوازيلند وميانمار مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفه خطوات هامة صوب تحقيق عالمية المعاهدة.

وتغتني البرتغال هذه الفرصة للإعراب عن دعمها للتنفيذ الجاري لخطوة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي. إن هذا الاتفاق التاريخي يثبت أنه يمكن حل المسائل الشديدة التعقيد عن طريق الدبلوماسية إذا توفرت الإرادة السياسية والعزم على القيام بذلك.

ونرى أن هناك حاجة واضحة إلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لترع السلاح من أجل المضي قدما بطريقة شاملة للجميع.

إن مؤتمر نزع السلاح الذي أنشئ في ١٩٧٨ أيد بوضوح هذه الحاجة والتي تم الإعراب عنها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د١٠/٢). غير أنه مر ١٦ عاما منذ آخر زيادة في عضوية المؤتمر. وطوال ذلك الوقت، بقي الباب مغلقاً أمام قبول دول أخرى، كدولتي، التي أكدت مجدداً على مر السنين رغبتها في أن تصبح أطرافاً كاملة العضوية في المؤتمر. وإلى جانب مسألة توسيع عضوية المؤتمر، لا يزال المؤتمر في حالة من الجمود المؤلم، مما يتطلب تجديد الالتزام وبناء الجهود المشتركة للتغلب على هذه الحالة.

من المؤكد أيضا أن هناك استمرارية في تعزيز عدد من المجالات الحاسمة من قبيل، إطار نزع السلاح، وعدم الانتشار، والقواعد والنظم المعاهدات. ونثني على العمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سوريا في ظل حالة أمنية معقدة وصعبة للغاية. وعلى الرغم من الجهود المستمرة للمنظمة، لم تقدم السلطات السورية أدلة كافية يمكن التحقق منها على أنها لم تعد تمتلك قدرات الأسلحة الكيميائية، وبأنها أعلنت عن تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية لديها

هامة، فضلا عن فهم أن الركائز الثلاث - عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية - يجب تعزيزها على قدم المساواة وبطريقة متوازنة. ولذلك، تكرر البرتغال مناشدتها لجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية أن تفعل ذلك دون إبطاء.

إن التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي تجربتها الثانية خلال هذا العام والخامسة إجمالا، تشكل تطورا مقلقا للغاية، أدانته الحكومة البرتغالية بقوة. وهذا الاستفزاز الجديد من جانب نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمثل انتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن ويشكل تهديدا بالغ الخطورة للسلم الإقليمي والدولي، ويؤكد على الضرورة الملحة لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية. ونحث كوريا الشمالية على الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية أخرى ووقف جميع الأنشطة النووية وتنفيذ البيان المشترك للمحادثات السادسة المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي معاهدة للأسف لم تدخل بعد حيز النفاذ. ولا يمكن أن يحل الوقف الاختياري الحالي للتجارب النووية محل صك عالمي نافذ وملزم قانونا. ولذلك، تواصل البرتغال حث البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك، وخصوصا البلدان المدرجة في المرفق ٢.

ومع ذلك، علينا أن نسلم بأنه تحققت بعض النجاحات خلال العقدين الماضيين. فإلى جانب الوقف الاختياري العالمي تقريبا، أحرز تقدم في الانتهاء من إنشاء نظم التحقق والرصد

وبرامج للاتحاد الأوروبي لتعزيز القدرات على التصدي لهذا الاتجار، بما في ذلك مبادرة الاتحاد الأوروبي لتمويل "أداة تريس"، ويؤيد تأييدا كاملا صكوك الأمم المتحدة الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها ومكافحته والقضاء على عملية تحويل تلك الأسلحة.

كما ورد في التقارير الأخيرة، فإن استخدام الذخائر العنقودية يستحق إدانتنا الشديدة، ونواجه ببالغ القلق احتمال استخدام هذه الأسلحة من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول. وينطبق الشيء نفسه على الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة المرتجلة، لا سيما في المناطق المكتظة بالسكان.

بينما تبرز تحديات جديدة، ينبغي أن ننظر في كيفية تحسين صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار. وفيما يتعلق بالتطورات الحالية والمستقبلية المتصلة بما يسمى بأدوات حقبة الحرب الجديدة، ولا سيما الطائرات المسيّرة والمسلحة، والأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل، واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض الهجومية وعسكرة الفضاء الخارجي، نشجع على مواصلة العمل الدولي الجاري بشأنها، على الصعيدين السياسي والتقني.

ابتداء من التنبؤات الجوية إلى التحقق من معاهدة تحديد الأسلحة، أصبحنا نعتمد بشكل متزايد على التطبيقات الفضائية. أما الأنشطة الفضائية البشرية فتزداد زيادة مطردة في كل سنة، وكذلك الحاجة إلى ضمان أن تكون تلك الأنشطة آمنة ومأمونة ومستدامة. إننا إذ نقترّب من الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي التي ستحل علينا في العام المقبل، تواصل البرتغال دعم الجهود المتعددة الأطراف والشاملة لبلوغ تلك الغاية.

أخيرا، بينما نشير في جميع مناقشات ومبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار إلى القرارات التي اعتمدت خلال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أود أن أكرر دعم البرتغال القاطع لمراعاة وتعزيز مبادئ

بالكامل. ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أن المجتمع الدولي يفتقر إلى الدقة والمصدقية والصورة كاملة للبرنامج الكيميائي السوري الذي يظل تفكيكه أولوية، ولا يمكن لذلك أن يتحقق إلا إذا قام على تعاون جميع الأطراف.

أما في ليبيا، فنرحب بإزالة وتدمير المواد الكيميائية المعلن عنها من خلال تنسيق جهود المجتمع الدولي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا تطور إيجابي للغاية بالنسبة لاستقرار ليبيا والمنطقة بأسرها.

ثمة ملاحظة أقل إيجابية، أي إمكانية حصول جهات فاعلة من غير الدول على الوسائل والخبرة الفنية المتصلة بمختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل، وهو أمر لا يزال يثير القلق بصفة خاصة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لهذا التهديد بشكل عاجل وفعال.

إن التفاوض وبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في حد ذاته يمثلان إنجازا كبيرا للمجتمع الدولي، ويضعان المعايير لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. ويجب الآن أن تنصب جميع الجهود على تنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها. وانعقاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدة، المعقود في آب/أغسطس الماضي، خطوة هامة في هذا الاتجاه. ومرة أخرى، تجدد البرتغال نداءها إلى جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بأن تعمل على التصديق عليها والانضمام إليها في أقرب وقت ممكن. وبالنسبة عن بلدي، أود أن أبرز بشكل خاص ضرورة تنفيذ حكم وارد في المعاهدة بشأن العنف الجنساني، كجزء من جهد أوسع لإدراج المنظور الجنساني في مناقشات نزع السلاح.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإنتاجها يأتي بتكلفة بشرية كبيرة ويغذي الجريمة والإرهاب والصراع وعدم الاستقرار الإقليمي، مما يهدد السلم والأمن الدوليين بشكل عام. وبلدي يساهم في عدة مبادرات

للتصدي للتهديد العسكري من جانب كوريا الشمالية، وهي مناورات ذات طبيعة دفاعية محضة. وترمي هذه المناورات إلى تعزيز استعدادنا المشترك لدرء التهديدات العسكرية الواضحة والمائلة التي تشكلها كوريا الشمالية. كذلك فإن هذه المناورات تتم بطريقة شفافة، مع إخطار مسبق يقدم إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي إطار مراقبة لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة. وتقوم أيضا القوات المسلحة التابعة لجميع البلدان الأخرى بإجراء المناورات العسكرية. كوريا الشمالية ليست استثناء.

لقد أوضحت كوريا الشمالية أنها تدعي منذ فترة طويلة انه تطلق سواتل، بينما في الواقع تطلق قذائف تسيارية عابرة للقارات بقولها علانية في وقت سابق من هذا العام أنها مستعدة لوضع رؤوس حربية نووية على القذائف التسيارية. وهكذا أصبح من الواضح الآن أن النية الحقيقية وراء إطلاق كوريا الشمالية لما يسمى بالصواريخ أو السواتل ليس للاستخدامات السلمية في الفضاء الخارجي، بل لتطوير قدرات القذائف التسيارية البعيدة المدى. وفي هذا الصدد، أوضحت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأن كوريا الشمالية ليس لها الحق في أي عملية إطلاق تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية.

أخيراً، أود أن أذكر وفد كوريا الشمالية بتعهد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي قطعته قبل ٢٥ عاماً، في أيار/مايو ١٩٩١، عندما انضمت إلى الأمم المتحدة، بأن تنقيد بقرارات مجلس الأمن، عملاً بالمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. ويتعين على كوريا الشمالية الآن أن تثبت أنها، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، تحترم ذلك التعهد وتنفذه.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. إن المبادئ الأساسية للمنظمة تقتضي ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بعشر دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيدة يون سيونغمي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أتكلّم ممارسة لحق الرد على ملاحظات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي ملاحظات مضللة للدول الأعضاء.

إن كوريا الشمالية وليست أي دولة أخرى التي تهدد السلم والأمن في منطقتنا وخارجها. فقد اضطلعت كوريا الشمالية بخمس تجارب نووية، وبخمس اختبارات لقذائف تسيارية بعيدة المدى، فضلاً عن إطلاقها العديد من القذائف التسيارية القصيرة والمتوسطة المدى. وفي هذا العام وحده، أخرجت كوريا الشمالية تجربتين نوويتين وأطلقت ٢٢ قذيفة تسيارية من جميع الأنواع، مما يعني أنها أطلقت، في المتوسط، قذيفة واحدة كل عشرة أيام تقريباً.

تستخدم كوريا الشمالية السياسة العدائية المزعومة من جانبنا ذريعة لتبرير برنامجها النووي وتطوير القذائف النووية لديها. وعلى النقيض من حجة كوريا الشمالية، فقد أوضحت كل من جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية بأن البلدين ليس لهما أي سياسة عدائية تجاه كوريا الشمالية وظلتا منفتحتين أمام الحوار في العديد من المناسبات، بما في ذلك من خلال البيان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٥ بشأن كوريا الشمالية.

أود أن أوضح أن المناورات المشتركة لجمهورية كوريا والولايات المتحدة ما فتئت تُجرى سنوياً طيلة عدة عقود

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يمارس حقه في الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثلا الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

لقد أدانت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصواريخ النووية والتسليارية بغرض دفاعها عن نفسها وما سمي بالاستفزات الأخيرة. ويرفض وفد بلدنا تماما هذه التصريحات كحجج سخيفة تشوه الحقيقة وتضلل العالم.

إن الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية شديدة الاحتقان، ولا يمكن لأحد أن يتنبأ متى ستفجر بالفعل. والسؤال هو: من المسؤول عن هذه الحالة؟ لا تقع المسؤولية على أحد غير الولايات المتحدة. فقد تمسكت الولايات المتحدة، لأكثر من نصف قرن، بسياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وظلت تشكل تهديدا نوويا خطيرا لشعبنا وتمارس عليه الابتزاز.

وقد بدأت تهديدات وابتزاز الولايات المتحدة خلال الحرب الكورية في العام ١٩٥٠ وأتبعها بنشر أول أسلحة نووية جاهزة للاستخدام الحربي في كوريا الجنوبية في العام ١٩٥٧. ونشرت فيما بعد، في السبعينات، أكثر من ١٠٠٠ سلاح نووي - أكثر مما يكفي لتدمير كامل شبه الجزيرة الكورية عدة مرات. وقد ظلت الولايات المتحدة تشحن، على مدى أكثر من نصف قرن، كل أنواع الأصول الاستراتيجية النووية تقريبا إلى كوريا الجنوبية وظلت تجري مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق كل سنة، وتحشد القوات إن لم يكن الآلاف من القوات العسكرية المستعدة لغزو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أي وقت. وبحلول عام ٢٠٠٢ صنفَت الولايات المتحدة بالفعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها جزءا من محور الشر وهدفا لهجوم نووي وقائي. ولا تخفي الولايات المتحدة حقيقة أن الغرض من المناورات العسكرية

ففي وقت سابق اليوم، سمعنا خطبة نفاق توهمي لاذعة من ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأعتقد أنه ينبغي أن يكون واضحا للجميع في هذه القاعة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الخطر الواضح والداهم على السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وكما قال الرئيس أوباما، فإن الولايات المتحدة تدين بأشد العبارات تجارب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وتجارب قذائفها التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويلي آخر اختبار - وهو الثاني هذا العام - حملة غير مسبقة من عمليات إطلاق القذائف التسليارية، تقول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها أن الغرض منها هو أن تعمل كوسائل إيصال للأسلحة النووية إلى مدن في الولايات المتحدة ومدن حليفينا جمهورية كوريا واليابان.

ولا تؤدي تلك الاستفزات إلا إلى زيادة تصميم المجتمع الدولي على مواجهة أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحظورة، بما في ذلك من خلال تنفيذ جزاءات مجلس الأمن القائمة والسعي إلى فرض جزاءات جديدة. وما فتننا نوضح أننا لن نقبل بكوريا الشمالية دولة نووية ولا بكوريا الشمالية كدولة حائزة للأسلحة النووية. وكما أوضح الرئيس أوباما، فإننا سنرد بجزم على تحدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعهداتها والتزاماتها الدولية.

وسيظل التزامنا بالدفاع عن حلفائنا، بما في ذلك جمهورية كوريا واليابان، في مواجهة هذه التهديدات، صلبا. وسنظل على استعداد للدفاع عن أنفسنا وعن حلفائنا، باستخدام جميع القدرات المتاحة لنا. وما زلنا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إنهاء سلوكها المزعزع للاستقرار والمهدد، وإلى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية.

وحرصا على الوقت، لن أرد على مسألة المناورات العسكرية. فأعتقد أن زميلي ممثل جمهورية كوريا قد تصدى لها على نحو أكثر من كاف.

الصدد، قدمنا رسمياً، قبل خمسة أشهر، مجموعة من الأسئلة ذات الصلة إلى الأمانة العامة، ولكننا لم نتلق أي رد.

وقد طلبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مجلس الأمن مرتين هذا العام عقد جلسة طارئة بشأن مناورات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية العسكرية المشتركة الواسعة النطاق التي تشكل تهديدات كبيرة للسلام والأمن الدوليين، إلا أنه تجاهل ذينك الطلبين. إن قرارات مجلس الأمن بفرض الجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لفقتها الولايات المتحدة، وثائق جنائية تفتقر إلى الحياد والموضوعية والأخلاق. وليس للولايات المتحدة سند أخلاقي لإجبار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ هذه القرارات الباطلة وغير العادلة وغير المنصفة، وليس على الدول الأعضاء أي التزام أخلاقي بفعل ذلك طواعية.

وستتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدابير إضافية لتعزيز قوة الدولة النووية كما ونوعاً، من أجل الحفاظ على كرامتها وحققها في الوجود، ومن أجل ضمان سلام حقيقي في مواجهة التهديدات المتزايدة بحرب نووية من جانب الولايات المتحدة. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تصنع الأسلحة النووية لتعترف بها الولايات المتحدة، ولكننا نمتلك بتطورنا أسلحة نووية ردعاً نووياً لمحاكمة ابتزاز الولايات المتحدة النووي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يأخذ الاتحاد الروسي الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا.

ومرة أخرى، صدرت عن الجورجيين تلميحات بشأن ما حدث في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بخصوص إنشاء دولتين مستقلتين، هما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ويود الاتحاد الروسي أن يذكر أعضاء اللجنة الأولى بأن سبب انفصال إقليمين من الأراضي الوطنية لجورجيا وإنشاء دولتين جديدتين يرجع إلى

المشاركة الواسعة النطاق هو ضرب عنق قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واحتلال كوريا بكاملها.

وقد قررت الولايات المتحدة رسمياً مؤخراً نشر نظام دفاع المنطقة النهائي العالي الارتفاع المضاد للقذائف في كوريا الجنوبية، مع إدخال ثلاث وسائل هجوم نووي استراتيجية رئيسية في شبه الجزيرة الكورية وحولها. وتشير هذه الخطوات إلى أن خطة الولايات المتحدة لشن هجوم استباقي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدخل مراحلها النهائية. فليس أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي خيار آخر سوى الخيار النووي من أجل حماية سيادة البلد وكرامته وحقه في الوجود من تهديدات الولايات المتحدة النووية المستمرة.

ويبين هذا الواقع أن الولايات المتحدة اضطرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاختيار الخيار النووي. ومع ذلك، أعلن مجلس الأمن أن أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجارية المتعلقة بالقذائف التسيارية النووية تشكل تهديداً واضحاً للسلام والأمن الدوليين، حتى ولو أن ما يسمى بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) قد تمت فبركته لاستعداد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بمضمون ذلك القرار، فليس ثمة حكم في ميثاق الأمم المتحدة أو بموجب القانون الدولي ينص على أن الأنشطة النووية والتسيارية الصاروخية تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ولم يتم على الإطلاق اعتراض البلدان التي ظلت تمارس هذه الأنشطة لفترة طويلة قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجلس الأمن على ممارستها تلك الأنشطة. ويمكن عندئذ للمرء أن يتساءل على أي أساس وبأي سلطة اتخذ مجلس الأمن القرار الذي يحظر أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال الصواريخ النووية والتسيارية. وإذا كان لمجلس الأمن تلك الأرضية والسلطة، فلماذا إذن لم يتعامل مع البلدان التي تمارس نفس أنشطة إطلاق القذائف النووية والتسيارية؟ وفي ذلك

من المعروف جيداً أن روسيا غزت بلدي في عام ٢٠٠٨ واحتلته. وعلاوة على ذلك، لم تمثل روسيا لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٨ الذي أبرم بوساطة من الاتحاد الأوروبي ولم تتعهد بعد بعدم استخدام القوة وعودة مئات الآلاف من الجورجيين إلى مواطنهم الأصلية. وعلاوة على ذلك، يُبقي الاتحاد الروسي الآلاف من الجنود ونظم الأسلحة المتطورة في جورجيا دون موافقة الحكومة الجورجية وخلافاً لأحكام دستور جورجيا. وأود أن أذكر أعضاء اللجنة الأولى بأن الرئيس الروسي وقّع على اتفاق وقف إطلاق النار. وما على الاتحاد الروسي إلا الوفاء بالتزاماته الدولية. وما زلنا ندعو الاتحاد الروسي إلى سحب جميع قواته المحتلة من أراضي جورجيا دون مزيد من التأخير.

السيد ري إن إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماماً مرة أخرى ملاحظات كوريا الجنوبية لكونها حججاً سخيفة تشوّه الحقيقة وتضلّل العالم. وقد سبق وأن أوضحنا موقفنا لذا لا حاجة إلى تكراره. بيد أن الشيء الذي لا بد من أن أوضحه هو أن كوريا الجنوبية مستعمرة تابعة للولايات المتحدة، وأنها سلّمت منذ أمد بعيد السيطرة والقوة العسكريتين على قواتها - وهي رمز من رموز السيادة - إلى الولايات المتحدة. وهي الآن مجرد تابع مخلص يخدم سيده فيما ينفذ تحركاته الاستراتيجية الحربية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومن بين الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة المجتمعين هنا، ليس هناك بلد آخر مثل كوريا الجنوبية التي تخلت عن سيطرتها وقوتها العسكريتين - رمز سيادة الدولة - لقوات خارجية. إن كوريا الجنوبية متورطة بصورة دنيئة في تنفيذ سياسات مخزية لصالح الولايات المتحدة وهي شريكة في مؤامرة بتعاونها مع الولايات المتحدة في المناورات ضد رجال

السياسة العدائية التي استهدفت هذين الإقليمين من جانب النظام الحاكم في تبليسي في حينه.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى أعمال العدوان من جانب روسيا ضد أوكرانيا، فإن هذه البيانات لا علاقة لها بما يحدث حقا على أرض الواقع. وهذه التعليقات من جانب جورجيا، أو أي دولة أخرى في هذا الشأن، تلقي بظلال من الشك على بقية البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا وتقوّض الثقة في ما يقوله الدبلوماسيين الجورجيين بوجه عام. وكما نعرف جميعاً، فإن الثقة هي أحد أهم شروط العمل معاً في اللجنة الأولى، ولا سيما بشأن قضايا حساسة مثل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيدة يون سيونغمي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): يجب على كوريا الشمالية أن تدرك أن ما يهدد بقاءها ليس قوة خارجية، بل سعيها المتهور إلى حيازة أسلحة نووية. وما دامت كوريا الشمالية تواصل برامجها النووية وبرامج القذائف، فسُيُتقي المجتمع الدولي على الجزاءات ويعزّزها. وهذا سيجعل تنمية اقتصاد كوريا الشمالية أكثر صعوبة بزيادة عزل اقتصادها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكريس هذه الكمية الهائلة من الموارد المالية والمادية لتطوير برامج القذائف النووية، بدلا من تحسين نوعية حياة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال التنمية الاقتصادية، سيزيد من الصعاب التي يتحملها شعبها. ومرة أخرى، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفهم تماماً أنها لن تحي أي شيء من وراء تطوير برنامجها النووي ومواصلة أعمالها الاستفزازية.

السيدة إمنادزه (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي فيما يتعلق بجورجيا.

ونساء بلدها. ولا يحق لكوريا الجنوبية الحديث عن المسألة النووية والتسليحية والصواريخ التسلحية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو عن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
مرة أخرى، أود أن أوجه انتباه أعضاء اللجنة إلى أن البيان الذي أدلت به ممثلة جورجيا ممارسةً لحق الرد يؤكد ما قلته بشأن الوثوق بالبيانات التي يدلي بها الدبلوماسيون الجورجيون.
وأود أن أذكر اللجنة بأنه في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، كانت السلطات الجورجية هي نفسها التي شنت العمليات العسكرية ضد أوسيتيا الجنوبية والتي أوشكت على إبادة شعب بأكمله. والزعيم السابق لجورجيا، السيد ساكاشفيلي، الذي أصدر الأمر الإجرامي بشن الهجوم في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، هو الآن هدف لمذكرة توقيف دولية. وأود أن أشدد على أن المذكرة قد صدرت بناءً على من سلطات جورجيا نفسها. وتدرك السلطات الجورجية الحالية الآن الطابع الإجرامي للعمل الذي قام به النظام السابق للسيد ساكاشفيلي وتسلم بأن جورجيا مذنبية في ما حدث في عام ٢٠٠٨ وعواقبه، بما فيها إنشاء دولتين مستقلتين والذي نتج عن ذلك العمل العسكري الإجرامي.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.